جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

العلاقات اليابانية – الصينية
منذ تطبيع العلاقات (1972-2010م)

إعداد الطالب
بلال ياسين محمد الكساسبة

إشراف
الدكتور صداح أحمد الحباشنة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2012

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب بلال ياسين الكساسبة الموسومة بـــ:

العلاقات اليابانية- الصينية منذ تطبيع العلاقات (1972- 2010)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية**.

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
د. صداح أحمد الحباشنة		2012/07/11	مشرفاً ورئيساً
أ.د. فايز شراري الزريقات		2012/07/11	عضواً
د. محمد حمد القطاطشة		2012/07/11	عضواً
د. سليم أحمد القيسي		2012/07/11	عضواً

عميد الدراسات العلـــيا

أ.د. عبدالفتاح خليفات

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

موته – الكرك – الأردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى والدتي حباً وعطاءً دائبين

إلى والدي قدوة ومعلماً

إلى أخي وأخواتي

بلال الكساسبة

الشكر والتقدير

إلى كل من يحمل هم الأمة والوطن، إلى قومي وأنا منهم، إلى أبي نبراســـي، إلى أمي نهر الحنان، إلى أخوتي نجومي في الظلمة.

أتقدم بالشكر والتقدير للدكتور صداح الحباشنة على ما أولانـــي مــن أهتمــام لإنجاز رسالتي هذه فله مني كل الشكر، كما وأتقدم بالشكر الجزيل من السادة أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور فايز شراري الزريقــات، والأســتاذ الــدكتور محمــد القطاطشة، والدكتور سليم القيسي على ما ابدوه من ملاحظات قيمـــة جملــت وجــه المعلومة ووضعتها في مكانها الصحيح.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني في إنجاز هذه الرسالة.

بلال الكساسبة

فهرس المحتويات

الملخص

العلاقات اليابانية الصينية منذ تطبيع العلاقات(1972-2010م)

بلال ياسين الكساسبة

جامعة مؤتة 2012

هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقات اليابانية-الصينية خلال الفترة (1972-2010م)، وذلك بالتركيز على القضايا الأساسية التي تشكل محور هذه العلاقات، خاصة بعد توقيع معاهدة السلام والصداقة عام 1978م.

كما ركزت الدراسة على أهم القضايا العالقة بين البلدين مثل: التعاون الأمني الياباني الأمريكي، قضية تايوان، قضية جزر دياويو أو جزر سيناكاكو، الخلافات التاريخية، ومعارضة الصين لمنح اليابان مقعد دائم في مجلس الأمن،وقضية الأسلحة الكيماوية، مطالبة اليابان الصين الشروع بالمزيد من الإصلاح السياسي، الخلاف حول الزحف الاقتصادي الصيني والملف النووي الكوري الشمالي.

كما بينت الدراسة أن تأسيس العلاقات بين اليابان والصين عام 1978م ، منذ توقيع معاهدة السلام والصداقة، حيث أن الإتجاه العام للعلاقات الإقتصادية تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين هو الاتجاه التعاوني، وإن ذلك لا ينفي وجود بعض نقاط الاختلاف والنزاع في بعض الحالات ، وبالمقابل فإن الجوانب السياسية قد شهدت فترات كثيرة من التوتر.

Abstract

Japan-China relations since the normalization of relations (1972-2010)

Bilal Yasin Al-Kasasbeh

Mu'tah University- 2012

The study aimed to search the relations between Japan and China during the period (1972-2010) , focusing on the core issues that form the focus of this relationship especially after the signing of the Treaty of Peace and Friendship in 1978.

The study focused on the most important outstanding issues between the two countries such as security cooperation between Japan and America , the Taiwan issue , the issue of the Diaoyu Islands or Senakako Islands , conflicts , the opposition of China to give Japan a permanent seat in the Security Council , the issue of chemical weapons , the calling of Japan from China to initiate further political reform dispute over China's economic march , and the North Korean nuclear issue.

The study also demonstrated that the establishment of relations between Japan and China in 1978, since the signing of the Treaty of Peace and Friendship, as the general trend of economic relations establishment of diplomatic relations between the two countries is the cooperative attitude, though it does not negate the existence of some points of difference and conflict in some cases, in contrast, the political aspects has seen many periods of tension.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة:

تطرح هذه الدراسة موضوع العلاقات اليابانية-الصينية منذ تطبيع العلاقات (1972-2010م) ،فقد تم تطبيع العلاقات اليابانية-الصينية عام 1972م، ولكن لم يتم تأسيس العلاقات الدبلوماسية إلا في عام 1978م بعد توقيع معاهدة السلام والصداقة، وقد رحبت اليابان بالتطورات التي شهدها الاقتصاد الصيني منذ عام 1978م، من حيث الإنفتاح، وتحقيق معدلات نمو عالية، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وهو ما انعكس إيجابياً على مستويات المعيشة في الصين، وقد استفادت اليابان منها. ولم تكتف اليابان بمجرد الترحيب بذلك، بل إنها قدمت مساعدات ضخمة للصين.

وحقيقة الأمر، أن الاتجاه العام للعلاقات الاقتصادية بين البلدين هو الاتجاه التعاوني، وقد بلغت قيمت التجارة الثنائية بين البلدين في النصف الأول من عام 2010م 12,6 تريليون ين (146,8 مليار دولار)، بزيادة قدرها 34,5% عما كانت عليه في الفترة نفسها من عام 2009م**(خوا، 2003: 26).**

وفي عام 2009م، شكلت الصين الواجهة الأولى للصادرات اليابانية، كذلك، احتلت الصين المركز الأول في قائمة الموردين التجاريين لليابان في العام نفسه.

من ناحية أخرى، على الرغم من تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين، إلا أن العلاقات السياسية قد شهدت فترات كثيرة من التوتر. وفي أوقات عدم التوتر، لا يمكن القول إنها سارت بنفس درجة العلاقات الاقتصادية. ومرد ذلك إلى وجود الكثير من القضايا العالقة بين البلدين التاريخية والسياسية والأمنية والحدودية التي تشكل عائقاً وتحدياً أمام تطور العلاقات بين البلدين.

وقد زادت حدة الخلافات بين البلدين منذ مطلع عام 2001م، بعد وصول جونيتشيرو كويزومي إلى رئاسة الوزراء الذي قام بزيارة ضريح "ياسكوني" الذي

يضم رفات قادة عسكريين يابانيين شاركوا في احتلال الصين، كما تأثرت هذه العلاقات بسبب إقرار مناهج دراسية تطمس حقيقة الحقبة الاستعمارية اليابانية لكلٍّ من الصين وكوريا، وكل ما يتعلق بالسياسة الأمنية اليابانية، سواء من حيث ممارسة دور خارجي، والسعي لحصول اليابان على مقعد دائم في مجلس الأمن، أو السعي لتعديل المادة التاسعة من الدستور.

إلا أن العلاقات اليابانية-الصينية شهدت تطوراً كبيراً بعد قيام رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي في أكتوبر 2006م بزيارة الصين حيث قام بكسر جمود العلاقات بين البلدين، وتم استئناف لقاءات المسؤولين بين البلدين التي كانت قد جمدت من قبل الصين في عهد رئيس الوزراء الأسبق جونيتشيرو كويزومي.

إلا أن حالة التوتر عادت للعلاقات اليابانية-الصينية في (7/سبتمبر/2010م)، بعد اصطدام قارب صيد صيني بقاربين لقوات خفر السواحل اليابانية في مياه بحر الصين الشمالي، إذ اعتقلت السلطات اليابانية القبطان وطاقمه، ورغم إطلاق اليابان طاقم القارب في نهاية الأمر، فإنها امتنعت عن الاعتذار رسمياً عن اعتقاله لسلطات بكين، وتعد هذه الأزمة الأسوأ في الموقف بين البلدين، منذ تطبيع العلاقات الدبلوماسية بينهما في عام 1972 م.

1.2 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى البحث في العلاقات اليابانية-الصينية خلال الفترة (1972-2010م)، وذلك بالتركيز على القضايا الأساسية التي تشكل محور هذه العلاقات، خاصة بعد توقيع معاهدة السلام والصداقة عام 1978م. فهناك شبه اتفاق بين الدارسين للعلاقات اليابانية-الصينية على أنها باتت توصف بأنها تتمتع بالدفء على الصعيد الاقتصادي، وبالبرود على المستوى السياسي، إذ أن الاتجاه العام للعلاقات الاقتصادية منذ تطبيع العلاقات بين البلدين هو الاتجاه التعاوني، وإن كان ذلك لا ينفي وجود بعض نقاط الاختلاف والنزاع في بعض الحالات. في المقابل، فإن الجوانب

السياسية قد شهدت فترات كثيرة من التوتر. وفي أوقات عدم التوتر، لا يمكن القول إنها قد سارت في طريق التطور بنفس درجة العلاقات الاقتصادية. ومرد ذلك إلى العوامل التي تحكم سياسة كل من البلدين تجاه الآخر، ومن ثم العلاقات بينهما، والتي تجعل من اليسير الاتفاق في الجوانب الاقتصادية، بينما تظل الجوانب السياسية والأمنية الأكثر حساسية، ومن ثم يرد على تطورها قيود كثيرة.

كما أن هذه الدراسة تبحث في أهم الأسس والمحددات والقضايا العالقة في هذه العلاقة. وأهم التطورات والأحداث والمراحل التاريخية التي مرت بها العلاقات اليابانية-الصينية، وخاصة بعد عام 1972م وتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين كلا البلدين.

3.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة لما تحتله كلتا الدولتين من أهمية كبيرة في النسق الدولي؛ بصفتهما دولتين عظيتين تقعان في القارة الآسيوية، أي في قلب الجدل الدائر حول مستقبل النظام الدولي، ونمط توزيع القوى بداخله. وقد ذهبت العديد من الآراء إلى أن القرن الحادي والعشرين سيكون "قرنا آسيويا" بامتياز، في ظل صعود قوى آسيوية كبرى، مثل اليابان والصين والهند. فإقليم شرق آسيا، بل وآسيا عموماً، أصبحت مسرحاً رئيسياً لتفاعلات القوة في القرن الحادي والعشرين. يقع ذلك في إطار انتقال حقيقي وملموس لمقادير القوة الاقتصادية من الدول الصناعية الغنية في الغرب، إلى الاقتصاديات الصاعدة في آسيا، بما لذلك من تداعيات إستراتجية وجيوسياسية على منطقة تعاني أصلا خلافات ومنافسات وصراعات تاريخية، خلفت جروحاً عميقة على شعوب العديد من دول المنطقة، حيث خلقت هذه التحولات الاقتصادية ، بالإضافة إلى تداعيات الأزمة المالية، بيئة جديدة تتسم بالتنافس الشديد على المستوى العالمي بين الدول الصناعية المتقدمة والقوى الآسيوي الصاعدة، وعلى المستوى الإقليمي

الآسيوي أيضا، فقد تراجع الصعود الصيني اليابان إلى مرتبة الاقتصاد الثالث في العالم.

4.1 مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة حول إشكالية العلاقات اليابانية-الصينية وتحليل العوامل المؤثرة فيها سلباً أو إيجاباً سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية منذ تطبيع العلاقات عام 1972م، في محاولة استشراق ما ستكون عليه هذه العلاقات لاحقا.

5.1 منهجية الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة على منهجين:

أولها: المنهج الوصفي الذي سوف يركز على وصف تطور العلاقات اليابانية-الصينية في الفترة (1972-2010م) ومسوغات تلك العلاقات.

ثانيهما: المنهج التحليلي الذي سيركز على تحليل أبعاد هذه العلاقات ومنطلاقاتها من خلال ربطها بالعوامل والمتغيرات المختلفة التي أثرت عليها خلال فترة الدراسة.

6.1 أسئلة الدراسة:

سوف تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما هي محددات العلاقات اليابانية-الصينية خلال الفترة (1972-2010م)، فيما يتعلق بالقضايا والمسائل التي شكلت محاور تلك العلاقات؟

وتنبثق الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي أسس ومحددات العلاقات اليابانية- الصينية ؟

2- ما أهم القضايا العالقة في العلاقات اليابانية- الصينية؟

3- ما هي التطورات الأخيرة في العلاقات اليابانية – الصينية؟

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

فرضت دراسة العلاقات اليابانية الصينية وتفاعلاتها وتشابك العناصر المكونة لتلك التفاعلات والتطورات التي انتابتها عدة نظريات تخدم وتحلل وتدرس تلك العلاقات وذلك بتعدد المفكرين والمدارس السياسية.فكانت نظرية الصراع الدولي،وكذلك نظرية القوة في العلاقات الدولية، الأكثر انسجاماً مع العلاقات اليابانية الصينية،علماً بأنه لا توجد نظرية شاملة تنطبق على الحالة الدراسية.

1.1.2 نظرية إدارة الصراع الدولي

تنفرد ظاهرة الصراع الدولي دون غيرها من ظواهر العلاقات السياسية الدولية بأنها ظاهرة متناهية التعقيد والتشابك في جميع مراحل تفاعلاتها ويعود ذلك إلى كثرة أبعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها علاوة على تشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة فالصراع الدولي هو تنازع الإرادات الوطنية الناتج عن اختلافات في دوافع الدول وفي تصوراتها وتطلعاتها وأهدافها الحالية والمستقبلية. تتنوع مظاهر الصراع وأشكاله فهناك الصراع السياسي والاقتصادي والمذهبي والدعائي وكذلك التكنولوجي. وللصراع أدوات متعددة تتدرج إلى أن تصل إلى أكثرها سلبية مثل الضغط والحصار والاحتواء والتهديد **(العقابي، 1996: 199)**.

إن تداخل أسباب ظاهرة الصراع الدولي والحروب أوجد واحدة من أعقد الظواهر التي تفرزها هذه العلاقات.ويؤكد (كوينسي رايت) أحد المهتمين بالعلاقات الدولية هذه الحقيقة الأساسية بقوله:"إن تلك الأسباب والدوافع للصراع الدولي تعود إلى الرغبة في السيطرة والتوسع ودعم نظام التحالفات الدولية ومضاعفاتها الأمنية والسياسية والاقتصادية،كذلك ضعف الاستقرار والنظام على المستوى الدولي العام،والصراعات الاستعمارية للسيطرة على المستوى الدولي العام والصراعات

الاستعمارية للسيطرة على منابع الاقتصاد واتخاذ الحرب والصراع كأداة رئيسية للسياسة القومية"(**مقلد، 1987: 214**).

مقولات النظرية

يقول (كوينسي رايت) إن ربط المعنى التاريخي بظاهرة الصراع والحرب بين الدول يؤكد الاعتقاد المتأصل لدى علماء التاريخ من أن المستقبل هو امتداد وتطور للماضي وأن عملية فرز الأـــحداث والتفاعلات وتصنيفها يؤكد ويعمل على التمييز بين الدوافع التي تقع من أجلها الصراعات والحروب،وبين الأسباب الحقيقية التي تدفع لها، علما بأن الأسباب الحقيقية لحالة الصراع الدولي تكمن خلف دوافع في معظمها لتكريس المصالح السياسية والاقتصادية وهناك الكثير من الصراعات الدولية تحت ضغط المؤثرات والعوامل الأيدولوجية(**Flack;Mendlovist,1966 ,136**)

أما ليفي ورنر وهو مفكر مرموق من مفكري العلاقات الدولية وممن اهتموا بتحليل ظاهرة أسباب الصراع و الحرب بين الدول،فينظر إلى الصراع الدولي في مختلف مراحله ومظاهره العنيفة كالحروب ، على أن ذلك سمة من سمات النظام الدولي القائم على تعدد الدول القومية،حيث يعود ذلك إلى تصوره بأن عدم وجود سلطة مركزية حيادية عالمية لها قوة الإكراه القانوني (legitimate coercive power) التي تضمن أمن الدول وتضمن استمرارها وسيادتها.كذلك يرى ورنر إن التهديدات التي تتعرض لها مصالح الدول وكيانها وأمنها يدفع هذه الدول للحصول على أسباب القوة ومن هنا يتأجج الصراع.وهناك سبب آخر لزيادة الصراع بين الدول، كما يراه ورنر، وهو أن الشكوك المتبادلة بين الدول التي تتحول مع الوقت إلى مشاعر عدائية يختلف مستوى عنفها أو تطرقها من موقف لآخر(**مقلد، 1987: 220**).

توظيف النظرية

تعكس هذه النظرية مدى القدرة على التحليل في التفاعلات التي تجري بين الدول، وكذلك في استيعاب التباين والاختلافات التي تؤدي إلى الصراع الدولي في

شتى المجالات السياسية والاقتصادية والأيدولوجية والصراعات التي تؤججها التحالفات الدولية وما ينتج عن ذلك من تقاطع لمصالح الدول،ومن خوفها على مكانتها وأمنها واستقرارها.

وكما حصل للعلاقات اليابانية الصينية وفي جوانب كثيرة ومنها الجوانب الأيدولوجية والأمنية والاقتصادية،ولفترة ليست قصيرة من الزمن، ولكنها أصبحت ذات سمة تعاونية فيما بعد ، إضافة إلى اهتمام النظرية بالتفاعل الأمني والإستراتيجي،من سباق تسلح بين الدول، كذلك من منظور للصراعات الناتجة عن ظروف المكان الطبيعي للدولة وما يحتويه من ثروات والتي في الغالب تعكس سلوك الدول الخارجية الذي يدل في معظمه على أطماع توسعية واستعمارية خاصة من قبل الدول العظمى، مما أثر في سلوك تلك الدول خارجياً.

2.1.2 نظرية القوة أو النظرية الواقعية

لا شك بأن المنهج الواقعي في العلاقات الدولية يعود إلى قناعات قديمة وإلى فترات زمنية بعيدة، وذلك للقناعات الراسخة التي كانت لا تخضع للجدل بين المهتمين وتؤكد مفهوم القوة بكل أدواتها وتحدد كيفية العلاقات بين الدول والشعوب.وفي العصور الحديثة،كان من أوائل من تحدثوا عن الفلسفة الواقعية المفكر الإيطالي مكيافيللي صاحب كتاب الأمير (The Prince) الذي بين فيه أن القوة بكل أدواتها السياسية والاقتصادية هي الأساس في ثبات الدولة ومؤسسة الحكم حتى وصل إلى استبعاد البعد الأخلاقي في السياسة حينما طرح مفهومه الشهير(الغاية تبرر الوسيلة)، ثم تبع ذلك الكاتب توماس هوبز الذي يعدّ من المؤيدين للفلسفة الواقعية بشدة، كما اتضح ذلك في كتابه اللوفتيان (LOVIATHAN) الذي يؤكد فيه عامل القوة وأثره الواضح في رسم السياسة الداخلية للدول.

مقولات نظرية القوة أو نظرية الواقعية

قدم هانس مورجانثو وهو من أكثر المهتمين بالنظرية الواقعية تصورا شاملا لمفهوم القوة ودورها في رسم السياسة الدولية في كتابه الشهير(السياسة بين الأمم)،حيث يعتبر بين من يمارسونها وبين من تمارس ضدهم، وهي تمنح من يمارسونها السيطرة على عقول ومكامن القوة لدى من تمارس ضدهم، كذلك فإنه مهما كانت الأهداف المادية لأي سياسة خارجية،كالحصول على مصادر المواد الأولية،أو السيطرة على الطرق البحرية، أو إجراء تغييرات إقليمية، فهي تتطلب الإجراءات للسيطرة على الآخرين.وينظر مورجانثو إلى السياسة الدولية على أنها عملية توفيق مصالح بين المصالح القومية للدول.وعليه، فإن فكرة المصالح القومية لا تفترض وجود عالم مسالم، كما لا تفترض حتمية الحرب،وتعني المصلحة القومية الحفاظ على البقاء القومي، بما في ذلك الدفاع عن الكيان المادي والسياسي والثقافي للدولة، حيث إن هذه المصلحة بالذات تمثل هدفا أساسيا لا يمكن التنازل عنه أو المساومة عليه **(مقلد،1987: 51)**.

أما فريدريك شومان أحد دعاة المنهج الواقعي في تحليل العلاقات الدولية، فيقول إن النظام الدولي يتكون في صميمه من دول مستقلة قوية وذات سيادة وتملك المقومات الأساسية للقوة ولا تعترف بوجود سلطة أعلى منها بين الوحدات الدولية،حيث تعمل هذه الدول على تأمين مصالحها القومية بوسائل القتال وضعضعة الأمن والاستقرار للدول الأخرى، حيث يأتي هدف الحفاظ على الذات(self-preservation) هدفا نهائيا وأعلى لا يخضع لأي تحفظ ولا لأي مساومة. **(Dougherty ,1971:69)**.

ويعد ارنولد ولفرز (Wolfers) من الدعاة البارزين للاتجاه الواقعي، إذ يقول إن القوة لا تكتسب هدفاً نهائياً في حد ذاتها، وإنما هي مجرد أداة لتحقيق أهداف أبعد منها،ويقول إنه دون ربط القوة بالأهداف يصعب الحكم على ما إذا كانت الحصيلة المحققة لدى الدول من إمكانيات القوة القومية تقترب من مستوى تلك الأهداف

الخارجية التي يتم اختيارها،أم أنها تتجاوز ذلك لتصبح نوعا من الإفراط في استخدام القوة الذي لا تبرره ملابسات الظروف التي تحيط بهذا الاختيار المحدد للأهداف **(العقابي، 138:1996).**

المبادئ الفلسفية للنظرية:

أولا:مبدأ القوة

يعد مصطلح القوة من أكثر المصطلحات التي تستخدم في العلوم السياسية وذلك لقناعة معظم المهتمين والمفكرين بأهمية دور القوة في رسم العلاقات الدولية بين الوحدات الدولية ، ويعدّ عامل القوة عاملا غير ثابت في المعايير الدولية؛ فالعلاقات بين الدول تتبع معيار القوة فهي غير ثابتة ودائما في تغير مستمر؛ فكثيرا ما يكون صديق اليوم عدو الغد وكذلك العكس، وفي هذا الصدد يقول شوارزنجر:"في غياب مجتمع دولي شامل فإن الجماعات داخل النظام الدولي يتوقع منها أن تتصرف على أساس ما تستطيع تحقيقه بالقوة المادية بدل ما يجب أن تعمله من الناحية الأخلاقية، فالقوة ليست نوعا من الشهرة المدمرة"، حيث أكد كثير من المهتمين في رسم أسس العلاقات الدولية وذلك بالتأكيد على دور الدبلوماسية التي تمنع كثيرا من الصراعات التي قد تحصل بين الدول، والتي في الغالب تكون نتيجة الإفراط من قبل بعض الدول في إيجاد أسباب القوة الدافعة إلى إثراء الصراع والصدام والحروب بين الأمم **(دورتي، 1985: 15).**

ثانيا: مبدأ المصلحة القومية

يرتبط مفهوم القوة بالمصلحة الوطنية ارتباطا وثيقا، إذ يرى كثير من المهتمين أن المصلحة الوطنية هي نفسها القوة؛ وتحليلهم لذلك هو أن الدول في كثير من الأحيان تجعل القوة سبيلا لتحقيق أهدافها ومصالحها ، فتوفر عوامل القوة لدى كل دولة هو بمثابة مطلب أساسي وهدف تسعى له كل دولة،لأن الواقع يفرض أن العلاقة طردية بين تحقيق المصالح القومية للدول ومقدار ما تملكه من قوة.وفي هذا المجال

يقول المتحمس الأول للنظرية الواقعية (هانز مورجانثو):"إن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقا للمصلحة التي هي القوة،والتاريخ يثبت ذلك."**(دورتي،1985: 96).**

دواعي استخدام نظرية القوة أو نظرية الواقعية:

لقد فرضت هذه النظرية مفاهيمها وأدواتها وواقعها على مختلف النظريات الشمولية الأخرى التي كرست جل اهتمامها لتفسير وتحليل الواقع الذي تعيشه الدول، وذلك لمحاولة وضع الإجراءات الوقائية الداعمة لعوامل الاستقرار والأمن الدولي، ومبعدة العوامل المسببة للصراع الذي سيؤدي بدوره إلى الحروب واستخدام القوة ، وفي حالة العلاقات اليابانية الصينية، فقد كانت القوة حاضرة في كثير من مظاهرها في علاقات الدولتين وبخاصة في المجال الاقتصادي.

3.1.2 المتغيرات المجتمعية

المتغيرات المجتمعية فتقسم كما يلي:

1 - التوجهات المجتمعية (البنية الاجتماعية - الثقافية)

يقصد بالتوجهات المجتمعية مجموعة الأفكار الأساسية التي يعتنقها معظم أفراد المجتمع التي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي.فالتوجهات المجتمعية ليست مجرد آراء عابرة،ولكنها تتسم بثباتها النسبي والتصاقها بجوهر التوجه الفكري العام لأفراد المجتمع،وعمق ارتباط هؤلاء الأفراد بتلك الأفكار،وتشمل التوجهات المجتمعية مجموعة من المفاهيم الفرعية كالثقافة السياسية والنسق العقدي الوطني والأيدولوجية. فالثقافة السياسية تمثل البعد الذاتي للعملية السياسية، كما أنها تلعب دورا في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي؛كذلك تؤثر الثقافة السياسية في التوجه العام للسياسة الخارجية، فقد أدى الطابع الليبرالي للثقافة السياسية الأمريكية إلى اتسام المزاج الأمريكي العام-ومن ثم السياسة الخارجية بطابع التقلب الدوري بين التوجه التدخلي والتوجه الانعزالي، وذلك بسبب أن الثقافة السياسية الأمريكية الليبرالية تدور حول التأكيد على ضرورة التغيير والتقدم، ويرتبط بمفهوم التوجهات

المجتمعية مفهوم النسق العقدي الوطني،ويتألف هذا النسق من العقائد الأساسية التي تتضمن تصور أفراد المجتمع أو معظمهم على الأقل لما ينبغي أن يكون **(الأسود، 1991: 146).**

ويختلف تأثير الأيدلوجية على السياسة الخارجية اختلاف مرحلة التطور السياسي التي تنشأ متحدية الأوضاع الدولية الراهنة ساعية إلى تغييرها **(E.Krippentorff , 1975 ,128).**

ومن ناحية ثانية، فإنه من الملاحظ أن تأثير الأيدولوجية على السياسة الخارجية يقل كلما ازدادت درجة التطور الاقتصادي،وبخاصة درجة التطور الصناعي فمع ازدياد درجة التطور الاقتصادي وازدياد الارتباطات الاقتصادية الخارجية للدولة تظهر مشكلات جديدة يصعب على الأيدلوجية أن تقدم حلولا لها. ومن ناحية ثالثة، فان تأثير الأيدلوجية على السياسية الخارجية يزداد كلما قل تأثير الدولة بالمشكلة التي تصاغ السياسة الخارجية تجاهها، فمن اليسير على الدولة أن تغلف سياستها تجاه المشكلات التي لا تؤثر مباشرة على مصالحها في إطار أيديولوجي، ولكنها لا تستطيع أن تلتزم بأيدلوجية محددة في التعامل مع المشكلات التي تمس مصالحها مباشرة وتتعامل معها طبقا لما تمليه الاعتبارات العلمية**(Quantdt ,2006).**

2-النخبة السياسية

يقصد بالنخبة السياسية مجموعة الأفراد التي تمتلك مصادر القوة السياسية وأدواتها في المجتمع بحيث تستطيع التحكم في رسم السياسة العامة وصنع القرارات الرئيسية في المجتمع.ويتوقف تأثير النخبة السياسية على ثلاثة عوامل هي: شكل النظام السياسي، ومدى تجانس النخبة السياسية، واتفاقها حول الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية وأصول تكوين النخبة السياسية.حيث يؤثر شكل النظام السياسي على قدرة النخبة السياسية في التأثير على السياسة الخارجية،فتأثير النخبة على السياسة الخارجية يزداد كلما ازدادت درجة مؤسسية النظام السياسي، أي أنه كلما توافرت مؤسسات سياسية فعالة لاتخاذ القرار، فالنخبة السياسية تحتل المواقع الرئيسة في تلك المؤسسات، وتستطيع استعمال الموارد التي توفرها المؤسسات السياسية إن تحد من

دور القائم بالسياسة، وتلعب دوراً فعالاً في رسم السياسات الخارجية.أما من ناحية تجانس النخبة السياسية، فيميز الدارسون بين الأصول الاجتماعية سواء أكانت عسكرية أم مدنية دينية للأشخاص الذين يكونونها وبوجود قدر كبير من الاتفاق بينهم على السياسة العليا للنظام السياسي، بحيث يقوم الصراع بين أفراد النخبة إلى حد كبير.أما النخبة السياسية الموحدة تتسم بتشابه الأصول الاجتماعية سواء كانت عسكرية أم مدنية دينية للأشخاص الذين يكونونها، وبوجود قدر كبير من السياسة المتعددة فإنها تتميز بعدم التجانس الأصول الاجتماعية لأفراد النخبة السياسية أو بوجود قدر كبير من الاختلاف بينهم حول السياسات العليا الواجب اتباعها.

3 - الاستقرار السياسي والانسجام الاجتماعي

يشير الاستقرار السياسي إلى قدرة النظام السياسي على أن يحفظ ذاته عبر الزمن، أي أن يظل في حالة تكامل، وهو ما لا يتأتى إلا إذا اضطلعت أبنيته المختلفة بوظائفها على خير وجه **(الخزرجي، 2004: 126).**

ويقصد بالاستقرار السياسي على وجه العموم مدى تجانس والتآزر الذي يتسم به الواقع الاجتماعي لهذه الدولة أو تلك، فالدولة التي يتمتع نظامها السياسي وصانع القرار السياسي بالإمكانية والكفاءة لصنع سياسة خارجية فاعلة وقابلة للتنفيذ، وفي حال عدم توافر مثل هذا الدعم الداخلي ينعكس سلبيا على فاعلية السياسة الخارجية في صنع سياسة خارجية فاعلة، بمعنى إن المجتمعات الممزقة داخليا؛عرقيا أو طائفيا أو فيها أحزاب ورأي عام وجماعات مصالح أو حركات متنافرة، تحول دون تجميع القوى الداخلية وراء الحركة السياسية الخارجية لصناع القرار، وبالنتيجة إضعاف حركة الدولة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وتسهل على القوى الخارجية استثمار الحالة الناجمة عن التمزق الداخلي والاستقطاب ضمن البيئة الداخلية، أو العبث بالنسيج الاجتماعي عبر تقديم الدعم لجماعة أو جماعات داخلية معارضة للنظام السياسي لأغراض متعددة خاصة بها؛ كما هو الحال مثلا في استنزاف القوة الذاتية

لإحدى الدول، باتجاه إسقاط نظامها السياسي أو الحد من فاعلية سياستها الخارجية(**الخزرجى، 2005).**

2.2 الدراسات السابقة

دراسة(أشعيا، 2008)، **بعنوان**" النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة"، رسالة ماجستير،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

تناولت الدراسة النظام السياسي الياباني والآلية السياسية في اليابان و المبادئ النظرية لسياسة اليابان الخارجية بالتطرق إلى عملية صنع السياسة الخارجية وسمات ومحددات السياسة الخارجية اليابانية والعوامل المؤثرة في صياغتها،وكما تناولت السياسة الخارجية اليابانية في الإطار التطبيقي الذي يشمل علاقات اليابان الدولية مع دول المحيط الإقليمي والتطرق إلى السياسة الخارجية اليابانية نحو الشرق الأوسط والدول العربية.

دراسة (النقر، 2001)، بعنوان" السياسية الخارجية اليابانية: دراسة تطبيقية على شرق آسيا"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، دراسات إستراتيجية.

تناولت الدراسة السياسة الخارجية اليابانية تجاه شرق آسيا ومحدداتها و خصائص البيئة الجغرافية والخبرة التاريخية اليابانية وأثرها على توجيه السياسة الخارجية اليابانية. وكما أوضحت الدراسة تأثير كل من الصين والاتحاد السوفيتي وكوريا على السياسة الخارجية اليابانية، كما تناولت الدراسة تعامل السياسة اليابانية مع خمسة قضايا محورية هامة تأتي على أولويات أجندة عمل السياسة الخارجية اليابانية وهى: وحدة الأراضي الصينية، القضية الفيتنامية، قضية الوحدة الكورية والتوتر في شبه الجزيرة الكورية وقضية كمبوديا، كما تناولت الدراسة ثلاث قضايا محورية لتفاعل اليابان مع الصراع السوفيتي الصيني: مشكلة جزر الكوريل بين الاتحاد السوفيتي واليابان ومشكلة جزر سينكاكو بين اليابان والصين والمفاوضات بشأن عقد معاهدة للسلام والصداقة بين اليابان والصين.

دراسة(باكير، 2005)، بعنوان " محاور التوتر في العلاقات اليابانية الصينية واحتواء الموقف " نشرت في مجلة العصر.

تناولت الدراسة عوامل التوتر في العلاقات اليابانية الصينية، ورصدت الدراسة محاور التوتر في العلاقة بين البلدين وهي المحور التاريخي والسياسي والجغرافي، وخاصة المحور الاقتصادي كونه ثابت ومتطور إيجابياً بين البلدين.

وأهم ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو شرح معظم العوامل والمتغيرات التي شكلت العلاقات اليابانية-الصينية منذ عام 1972م -2010م، وكذلك متابعتها لمعظم التطورات المهمة في العلاقة ما بين الدولتين وخاصة آخر التطورات والمستجدات التي لم تتناولها الدراسات السابقة.

الفصل الثالث

الخلفية التاريخية للعلاقات اليابانية – الصينية

1.3 أهمية منطقة شمال شرق آسيا وتاثيرها على العلاقات اليابانية الصينية:

لا نستطيع فهم العلاقات اليابانية - الصينية دون معرفة أهمية هذه المنطقة، إذ تعد هذه المنطقة مسرحاً لتنافس القوى الدولية، لذلك، كان اهتمام الدول العظمى في النظام بأمن واستقرار المنطقة، حفاظا على أمن واستقرار النظام العالمي، من هنا نلخص المصالح الأمريكية والروسية في هذه المنطقة بما يلي:

1- المصالح السياسية:

يمكن القول إنه إذا كانت هذه المنطقة تضم دولتين حليفتين رئيسيتين للولايات المتحدة، تحدان كوريا الشمالية من الجنوب والشرق، وهما على التوالي كوريا الجنوبية واليابان، فإنه يحيط بكوريا الشمالية دولتان منافستان للولايات المتحدة، هما الصين من الشمال الغربي، وروسيا في قطاع صغير جدا من الشمال الشرقي.

أما عن الدول الحليفة للولايات المتحدة، فنجد كوريا الجنوبية التي ارتكزت علاقتها مع الولايات المتحدة على ركيزة رئيسة هي معاهدة الدفاع المشترك (mutual defense treaty) الموقعة بين البلدين في عام 1953م عقب الحرب الكورية؛ والتي نتج عنها تأسيس تحالف ثنائي يقوم على الدفاع المشترك، اتسم بالقوة والاستقرار طوال فترة الحرب الباردة.

غير أن عقد التسعينات قد شهد تحولاً ملحوظاً في اتجاه الرأي العام الكوري نحو الولايات المتحدة في تبلور شعور قومي معادي للولايات المتحدة، والمصالح الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية بصفة عامة.

ويمكن إرجاع تطور هذه الاتجاهات لدى الرأي العام الكوري تجاه الولايات المتحدة إلى عدة من العوامل، يأتي في مقدمتها: انتهاء الحرب الباردة،

وما ارتبط بها من تغير نسبي مما دفع الكوريين إلى إعادة تقييم مفاهيمهم وتصوراتهم حول الأمن الكوري والدور الأمريكي **(نصار، 1994: 74).**

إلا إن أهم هذه العوامل أيضاً، تتمثل في النجاح الاقتصادي الكوري الذي لعب دوراً مهماً في تنمية مشاعر الثقة لدى الكوريين في الإمكانات الكورية الجديدة، والتي تستلزم إعادة صياغة نمط العلاقات الكورية – الأمريكية من نموذج " التابع" إلى نموذج " الشريك المتكافئ"، فضلا عن دور التغيرات التي طرأت على الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه شرقي آسيا، خاصة فيما يتعلق بتخفيض حجم القوات العسكرية في كوريا، بالإضافة إلى الخلافات التجارية بين البلدين، وهي العوامل التي ساهمت في تطور الاتجاهات لدى الرأي العام الكوري حول مصداقية الاستعداد الأمريكي في الدفاع عن كوريا الجنوبية **(Sook-jing ,1995:20).**

وفي السياق نفسه، ترتبط اليابان بمعاهدة أمن مع الولايات المتحدة التي وقعها الجانبان الأمريكي والياباني عام 1951م، وتم تجديدها عام 1960م، وفي هذه الاتفاقية يتفق الطرفان على ما يلي:

الاعتراف بوجود تهديد عسكري مشترك، والإعراب عن نيتها ورغبتها في اتباع عدة سياسات مشتركة ضد هذا التهديد، وتوافق رؤى الدولتين على الحرية السياسية والاقتصادية ينبغي المحافظة والدفاع عنها، وضرورة أن تنهض الولايات المتحدة بواجبها الأساسي، وهو الدفاع عن الشرق الأقصى، بينما تقوم اليابان، لا للإسهام فقط في أمن اليابان؛ بل ولصيانة السلام والأمن في الشرق الأقصى أيضا. وتقدم اليابان حوالي 130 مرفقاً ومنطقة لذلك في مختلف أنحاء البلاد**(Japan diplomatic Blue Book ,2003 ,186).**

ويوجد في اليابان حوالي 50 ألف جندي أمريكي، تتحمل اليابان تكاليف هذه القوات، لكن، بعد حادث اغتصاب الجنود الأمريكيين الثلاثة للفتاة اليابانية في سبتمبر عام 1995 م بمدينة "أوكيناوا اليابانية "، بدا الكثير من اليابانيين في إعادة

التفكير في قضية الوجود العسكري الأمريكي خاصة بعد اختفاء التهديد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة. وقد بين الاستطلاع للرأي العام الياباني في أبريل 1996 م، إن 67% من الشعب الياباني يطالب بتخفيض القواعد الأمريكية، بينما طالب 70% من هذا الاستطلاع بضرورة الحفاظ على التحالف الأمريكي – الياباني.

وفي أعقاب أحداث سبتمبر 2001 م في الولايات المتحدة، وقيامها بالحرب ضد الإرهاب، تزايدت الرغبة الأمريكية واليابانية، وخاصة بعد مرور الاقتصاد الياباني بالأزمة في تقوية هذا التحالف ليكون بديلاً عن إنشاء منظمة أمن جماعي في المنطقة الآسيوية، ولتعويض أي نقص في الميزانية العسكرية اليابانية فيما يمنعها من تطوير قدراتها الذاتية **(Hirotake ,2004)**.

أما بالنسبة للدول المنافسة للولايات المتحدة، فإن العديد من السياسيين الأمريكيين يعتبرون أن الصين تشكل مصدر خطر محتمل على الأمن والاستقرار العالمي والإقليمي، لأن قوتها الاقتصادية – في نظرهم – سوف تؤدي إلى الرغبة في الهيمنة بما يتلاءم مع الوضعية الجديدة للدولة الصاعدة.

وحسب تقرير استكهولم لأبحاث السلام الذي نشر في 9 يونيو 2008 م، فإن الصين تحتل المرتبة الثالثة عالميا في الإنفاق العسكري بعد الولايات المتحدة وبريطانيا، ففي أواخر مايو 2008 م، أعلنت الصين أنها ستزيد إنفاقها الدفاعي الخمس تقريبا ليرتفع إلى 60 ،2 مليار دولار.

وكما اتهم الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش الصين بأنها قامت بزيادة إنفاقها العسكري إلى ما يقارب 100 مليار دولار، وصرح وزير الدفاع الأمريكي وامسفلد خلال مشاركته في مؤتمر عن الأمن الآسيوي بسنغافورة المنعقد بتاريخ 4 يونيو 2005 م، بأن الصين تجاوزت الحدود في الحصول على أسلحة حديثة (خصوصا من روسيا)، وزيادة الإنفاق على إنتاج الصواريخ والتكنولوجيا المتطورة؛ لأنه يهدد " تايوان والمصالح الأمريكية في آسيا **"(دياب،2006: 176)**.

وحقيقة الأمر، إن الولايات المتحدة تخشى على أمن واستقرار منطقة شرق وجنوب آسيا من تنامي القدرات العسكرية الصينية، هذا بالإضافة إلى موقف الصين المتشدد من النزاعات مع كل من: فيتنام وماليزيا وبروناي وتايوان والفلبين على منطقة بأنها تعتبر طريقا ملاحيا مهما يتم من خلاله نقل بترول الخليج العربي لليابان، واحتواء هذه المنطقة على النفط والغاز.

أما العامل الثاني الذي يؤثر في الاستقرار الإقليمي للمنطقة، فيتمثل في قضية تايوان؛ حيث تعتبرها الصين قضية قومية، وتصر على أنها جزء من " الوطن الأم "، وبالتالي تصبح زيادة الصين لقدراتها العسكرية تدعيما لتهديدها باللجوء إلى القوة العسكرية، إذا ما أعلنت تايوان استقلالها، كما أن هناك خلافا بين الصين واليابان حول ملكية مجموعة من الجزر شمال تايوان. وتجدر الإشارة إلى صعوبة تخلي الصين عن هذه المطالب. بما يشير إلى احتمال استخدام الصين لقوتها العسكرية المتنامية لتحقيق هذه المطالب**(D.Swaine ,1999.35)**.

كما تمثل عملية بيع الصواريخ متوسطة المدى، أو تكنولوجياتها سببا للخلاف بين الولايات المتحدة والصين، مما أدى إلى فرض الولايات المتحدة لعقوبات اقتصادية على الصين لبيع الصواريخ إلى الباكستان وسوريا، كما أن الصين قد ساعدت دولا غير نووية على دخول المنتدى النووي. ومن هنا، تحرص الصين على إعلانها: إن المفاعلات التي تقوم بتصديرها خاصة بالأغراض السلمية؛ وتخضع لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعلى الرغم من ذلك، يمكن الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة والصين إزاء القدرات النووية لكوريا الشمالية، فإنه يكاد يكون متقاربا بشأن ضرورة جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية**(Zagoria, 154, 1994)**.

أما روسيا الاتحادية؛الدولة المنافسة الأخرى للولايات المتحدة، فعلى الرغم من انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة؛ إلا أن مظاهر التوتر بين

روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفيتي حاليا والولايات المتحدة لا تزال قائمة، خاصة عندما جاء بوتين إلى السلطة في يناير سنة 2000 م، الذي ركز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظيمة واحدة، والعمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية **(سليم**،2007**: 42).**

وفي يونيو عام 2000 م، أفصحت روسيا عن المبادئ الرئيسة لسياستها الخارجية، جاء في مقدمتها إعطاء الأولوية إلى البعد الآسيوي فيما يتعلق بمصالح روسيا في آسيا من خلال تقوية الروابط مع الصين والهند واليابان، وقام الرئيس بوتين بزيارة الصين في يوليو عام 2000 م، والهند واليابان في سبتمبر من العام نفسه على التوالي. ومنذ البداية، بدا واضحا أن هناك اهتماما روسيا بأمر التقارب الهندي – الأمريكي المتزايد، الذي ترجم إلى تبادل الزيارات، وتوقيع العديد من اتفاقيات التعاون، وإظهار الجانب الأمريكي الرغبة في أن تكون هناك مشاركة وتحالف بين الولايات المتحدة والهند خلال القرن الواحد والعشرون.

حيث تقوم الإستراتيجية الأمريكية في آسيا على توازن القوى، ومنع حدوث تقارب أو تحالف بين القوى الأسيوية الأربع الكبرى: روسيا والصين واليابان والهند. وهي تمتلك من الإغراءات والعقوبات ما يوفر نجاحها حتى الآن: فهي تسعى حاليا لإيجاد تعاون بين اليابان والهند بهدف احتواء روسيا والصين. وتسعى إلى حل الخلافات بين الهند و الباكستان لمنع تدخل روسيا والصين في منطقة جنوب آسيا. وفي منطقة جنوب آسيا (الهند، الباكستان، أفغانستان) بعد تسوية خلافاتهم؛ من أجل تصدير النفط والغاز عبر بحر العرب والمحيط الهندي، بعيدا عن روسيا والصين**(دياب**،2007**: 123).**

وعلى الرغم من التنافس الروسي – الأمريكي في آسيا، إلا أنه تتفق الرؤى الأمريكية والروسية منذ أحداث سبتمبر 2001 م على خطورة الإرهاب كتهديد أمني رئيس يواجه آسيا. كما أن هناك تقاربا بين الطرفين إلى حد كبير بشان

القضية النووية الكورية الشمالية، حيث يتأثر الموقف الروسي بدوافع اقتصادية أساسا، وفي اتجاه كوريا الجنوبية وبعيدا عن كوريا الشمالية. بينما يتأثر الموقف الأمريكي بالخشية من ظهور قوى إقليمية لها في هذه المنطقة، خاصة إذا كانت هذه القوة معادية للولايات المتحدة. كما تخشى الولايات المتحدة من أن يدفع تطوير القدرات النووية لكوريا الشمالية اليابان إلى السعي لامتلاك هذه القدرات؛ مما يدفع المنطقة إلى حالة من سباق التسلح النووي،وبالتالي عدم الاستقرار وتهديد المصالح الولايات المتحدة، سواء في هذه المنطقة، أو على المستوى الدولي **(دياب،** 2007**: 123).**

2- المصالح الأمنية

لقد اضطرت الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة بأن تعيد تقييم وصياغة إستراتيجيتها الدفاعية اتجاه شرقي آسيا، ومنطقة آسيا – الباسيفيك، في اتجاه المزيد من تقليل حجم التزاماتها الدفاعية والعسكرية تجاه المنطقة. وقد قوى من هذا الاتجاه: ظروف عجز الميزانية الأمريكية، ونمو اتجاهات جديدة داخل مختلف الدوائر السياسية والحكومية، خاصة الالتزامات الدفاعية والعسكرية، وضرورة تحمل حلفائها المسؤولية الرئيسة في الحفاظ على أمنهم القومي.

وتعتمد هذه الاتجاهات على عدد من المبررات أهمها: تغير البيئة الأمنية بعد اختفاء التهديد الشيوعي، ومن ثم لم يعد هناك مبررات قوية لاستمرار الوجود العسكري الأمريكي بالمنطقة والتقدم الاقتصادي الضخم الذي حققته بلدان المنطقة بما يمكنها من الاعتماد على قدراتها العسكرية،أو تخصيص قدر أكبر من مواردها الاقتصادية نحو بناء تطوير هذه القدرات**(غيث،**2009**: 148).**

وقد انبثق عن هذه الاعتبارات مجموعة من السياسات العلمية، أهمها تخفيض حجم الوجود العسكري الأمريكي بالمنطقة، وتعزي شبكة العلاقات والروابط الثنائية مع دول المنطقة على أسس جديدة، خاصة اليابان.

وفي إطار هذه التوجهات الجديدة، اتجهت الولايات المتحدة إلى إغلاق العديد من قواعدها الجوية والبحرية في المنطقة على نحو ما حدث في الفلبين، واتخاذ بعض الخطوات على صعيد تخفيض حجم وجودها العسكري في اليابان وكوريا الجنوبية. غير أنه تجدر الإشارة إلى تميز بين موقف الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه منطقة شرق آسيا بصفة عامة، ومنطقة شمال شرق آسيا بصفة خاصة، فقد أدى استمرار النظام الكوري الشمالي كمصدر تهديد للأمن والاستقرار الإقليمي في منطقة شمال شرق أسيا إلى وجود اتفاق واضح بين معظم الدوائر السياسية الرسمية الأمريكية تجاه الإقليم، وضرورة استمرار الوجود العسكري الأمريكي على مستواه في هذا الإقليم **(محمود،** 1994**: 220).**

وبناء عل ذلك، تظل منطقة شرق آسيا ذات أهمية كبيرة للولايات المتحدة، كما يذكر تقرير المقدم للكونجرس عام 1992 م والمعنون ب " الإطار الإستراتيجي لمنطقة آسيا الباسفيك "، فإن المصالح الأمنية للولايات المتحدة في آسيا من المنظور الأمريكي، وكما يحددها التقرير، تظل تتمثل في حماية الولايات المتحدة وحلفائها من أي تهديد، والإبقاء على السلام والاستقرار الإقليمي، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة، وتعزيز نمو الديمقراطية وحقوق الإنسان..الخ

وفي هذا الإطار، أكد "ديك تشيني" نائب الرئيس الأمريكي الأسبق من 20 يناير 2001م إلى 20 يناير 2009م في فترة حكم الرئيس جورج بوش، أن السياسة الأمريكية في آسيا لا تزال ترشدها مجموعة من المبادئ الأساسية: المتمثلة، في ضمان وتأكيد الانخراط الأمريكي في آسيا والباسفيك، والإبقاء على القواعد الأمريكية المنتشرة في المنطقة بمسؤولية أكبر في الدفاع عن أنفسهم، وتعاون كامل في مجال الدفاع **(Such Park ,1991 ,460)**.

3- **المصالح العسكرية**

بعد انتهاء الحرب الباردة انخرطت دول شرق آسيا في سباق التسلح الجديد والخطير، الذي يتزايد مع معدله يوما بعد يوم، وهذا الأمر الذي أصبحت له انعكاسات خطيرة على الأمن الآسيوي والأمن العالمي.

ويتمثل احتمال سيطرة كل من الصين واليابان على المنطقة اقتصاديا وعسكريا، أو كليهما معا، على رأس قائمة مساعي دول المنطقة الرامية إلى تحسين وتطوير القدرات والإمكانيات الذاتية في مجال حيازة وإنتاج الأسلحة المتطورة، والتي تهدد مصالح الولايات المتحدة العسكرية في المنطقة، فهنالك دول حليفة للولايات المتحدة في منطقة شمال شرق آسيا، وتربطها معاهدات تحالف عسكرية، مثل اليابان وكوريا الجنوبية.

أما اليابان، فتوجد معاهدة تحالف أمنية بينها وبين الولايات المتحدة في الثامن من سبتمبر 1951 م، والتي تنص على: وجود قوات أمريكية في اليابان، وأن الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عن اليابان ضد أي اعتداء خارجي. وبالتالي لتنفيذ البند الأول من اتفاقية التعاون الأمني بين الولايات المتحدة واليابان، فإن ذلك يستلزم عدم زيادة اليابان لإنفاقها العسكري**(Bereuter,2001 ,698)**.

حيث يمثل زيادة الإنفاق العسكري الياباني بمثابة تجديد للمخاوف تجاه النزعة التوسعية اليابانية، وهو الأمر الذي يحتمل أن يزيد مستويات الإنفاق العسكري في المنطقة، فقد وصل الإنفاق الدفاعي الياباني عام 2009م إلى 50 مليار دولار.

وفيما يتعلق بكوريا الجنوبية– الدولة الحليفة للولايات المتحدة في منطقة شمال شرق آسيا فقد وقع الجانبان في الأول من أكتوبر 1953م معاهدة الدفاع المشترك، الذي دخلت حيز التنفيذ في السابع عشر من نوفمبر 1954م. حيث كانت هذه المعاهدة تهدف إلى: الحفاظ على علاقات عسكرية قوية بين الجانبين، وكذلك ردع أي عدوان من جانب كوريا الشمالية على الشطر الجنوبي.

وبمقتضى هذا التحالف، تحتفظ الولايات المتحدة بقوات عسكرية في كوريا الجنوبية. ولكن الإستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا أدت إلى الدور الأمريكي في الدفاع عن الأمن القومي الكوري من الدور الرئيس، والاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية إلى الدور المساند أو المساعد فقط.

إزاء هذه التطورات، فقد اتفق الجانبان على خطة لإجراء الانسحاب التدرجي للقوات العسكرية من كوريا الجنوبية اعتمدت على ثلاث مراحل تمتد من عام 1990 م إلى عام 2000م. وبالتالي فقد ركزت كوريا الجنوبية من نفقاتها العسكرية الدفاعية في عام 1998 م إلى 17 ،3 مليار دولار(**Security Treaty Between The United States And Japan Document , 1957).**

4- المصالح الاقتصادية:

فيما يتعلق باهتمام الولايات المتحدة بشبه الجزيرة الكورية، بل ومنطقة شمال شرق آسيا بصفة عامة، فطبقا لأحد التقارير الصادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن "CSIS"، سوف نجد أن هناك نصف مليون أمريكي يقيمون ويدرسون أو يعملون في إقليمي آسيا أو الباسفيك. كما أن حجم الأعمال، والأنشطة الاقتصادية التي تربط "واشنطن" والإقليم تقدر بسبعمائة مليار دولار، بالإضافة إلى مائتي مليار دولار حجم الاستثمارات، وبما يعادل نفس الرقم المتدفق من الإقليم للاستثمارات في الولايات المتحدة. وإذا أخذنا في الاعتبار استحواذ هذا الجزء من العالم على ما يقارب من ثلث إجمالي التجارة الأمريكية، تتضح لنا أبعاد الارتباط الوثيق فيما بين الواقع الاقتصادي والاستقرار السياسي في إقليم آسيا والباسفيك، وبين انتعاش الاقتصاد الأمريكي بصفة عامة، سواء في إطار مفهوم العولمة والمناطق التجارية الموسعة، يؤكدان هذا الاهتمام، كما أن تلك المنطقة وتحالفاتها تمثل أداة مراقبة لنمو العملاق الصيني، وعدم انفراد اليابان بالمنطقة اقتصادياً(**غيث، 2009: 147).**

2.3 لمحة تاريخية موجزة عن العلاقات اليابانية الصينية

إن احتلال اليابان لمنشوريا في 18 أيلول/1931م، مستغلة حادث التفجير على خط سكة حديد منشوريا الجنوبية المُسيطر عليها من جيش كوانتونك الياباني. فتقسم أسباب إحتلال منشوريا إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية؛الداخلية تمثلت بصعود تيار يدعو إلى التوسع العسكري والحل العسكري الذي لم يكن مقتصراً على (تاناكا) بل إن معظم الضباط الصغار وبعض الضباط الكبار كانوا من أنصار هذا التوجه. ويبدو أن الفشل الذريع الذي مني به أصحاب الحلول السلمية في إيجاد حل للأزمات المتلاحقة التي عصفت بالاقتصاد الياباني في مرحلة العشرينيات من القرن العشرين، أضافة إلى انتهاء الحرب العالمية الأولى أدى إلى فقدان اليابان أسواقها بعد عودة الدول الأوروبية إلى الأسواق العالمية عام 1921م هي التي أدت إلى اتساع ذلك التيار، وكذلك الأزمة التي عصفت بالاقتصاد الياباني بعد هزة كانتو الأرضية الكبرى التي تعرضت لها طوكيو عام 1923م ثم الأزمة الاقتصادية والمالية وإفلاس العديد من المصارف، وهي أزمة حصلت بداية عام 1927م و ارتبطت إلى حد بعيد بانعكاسات الهزة الأرضية. ولما حلت الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929 م التي بدأت بالسوق الأمريكية وسرعان ما انتقلت إلى أنحاء العالم كافة، كان لها الأثر الكبير في الاقتصاد الياباني وذلك للتراجع الكبير في قدرة السوق الأمريكية على استيعاب البضائع اليابانية إلى نحو النصف وفي مقدمتها الحرير الطبيعي، وذلك لأن الولايات المتحدة تُعد أكبر مستورد له، وكذلك عن طريق هبوط أسعار الرز مما أثر في الناحية الاجتماعية إذ ارتفعت نسبة البطالة ولاسيما بعد الزيادة الكبيرة في عدد سكان اليابان في تلك المدة إذ بلغ عدد السكان عام 1930م زهاء 64 مليون نسمة، وبلغ معدل الزيادة السنوي 1.700.000 شخص في العام متزامناً مع منع الهجرة الآسيوية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وبلدان أُخرى إذ حرمت الولايات المتحدة بقانون عام 1924م أي هجرة يابانية إلى أراضيها من جهة ومن جهة أُخرى

لم يكن اليابانيون يرغبون كثيراً بمغادرة وطنهم وكان لهذه الظروف أثرها الكبير في نفس الشعب الياباني ومزاجه السياسي .

واتفاقاً مع ما سبق ازداد عدد معتنقي الفكرة الوطنية المتطرفة في ثلاثينيات القرن العشرين، إذ تم تشكيل عدد من الجمعيات الوطنية المتطرفة التي وصلت إلى كل قرية تقريباً، وعلى الرغم من كثرة أوجه الاختلاف بين هذه الجمعيات إلا أنها اشتركت في مناهضة الحكومات الحزبية والرأسمالية وأبدت استعدادها لاستعمال العنف لتحقيق أهدافها. أدى ذلك إلى رجحان كفة أصحاب الحلول العسكرية وتدخل الجيش أكثر في السلطة وهذا ما تميزت به الحياة السياسية في اليابان في أثناء مرحلة الثلاثينيات من القرن المنصرم على الرغم من استمرار الانتخابات بوصفها طريقة محددة للأطراف الحزبية الحاكمة في اليابان، فيما كان الجيش المسيطر الحقيقي حتى دخول اليابان الحرب العالمية الثانية عام 1941 **(الإبراهيمي،2011).**

قامت القوات اليابانية بغزو الصين قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية مما حدى بالولايات المتحدة وحلفائها إلى فرض مقاطعة اقتصادية على اليابان، وعلى أثره، قررت اليابان ضرب ميناء "بيرل هاربر" في 7 ديسمبر 1941م، بلا سابق إنذار وبدون إعلان للحرب على الولايات المتحدة. تسبب الهجوم على ميناء بيرل هاربر بأضرار جسيمة للأسطول الأمريكي، إلا أن حاملات الطائرات الأمريكية لم تُصب بأذى لكون الحاملات في عرض المحيط الهادي كانت لأداء مهمّات لها. كما قامت القوات اليابانية بغزو جنوب آسيا تزامناً مع قصف بيرل هاربر وبالتحديد، ماليزيا، و إندونيسيا، و الفلبين بمحاولة من اليابان للسيطرة على حقول النفط الإندونيسية. ووصف رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل حادثة سقوط سنغافورة في أيدي القوات اليابانية بأنها "من أكثر الهزائم مهانة على الإطلاق**".(الساحلي،بدون تاريخ)**

الولايات المتحدة وبعض من دول التحالف ومن ضمنها أستراليا، دأبوا على استرجاع الأراضي التي استولت عليها اليابان في منتصف العام 1942. ثم قامت الولايات المتحدة بقيادة الجنرال دوجلاس مكارثر بالهجوم ومحاولة استرجاع "غينيا

الجديدة"، و جزر سليمان، وبريطانيا الجديدة، [وايرلندا الجديدة،] و الفلبين. وتنامت الضغوط على اليابان بهجوم الولايات المتحدة على السفن التجارية اليابانية وحرمان اليابان من المواد الأولية اللازمة للمجهود الحربي، واشتدّت حدة الضغوط باحتلال الولايات المتحدة للجزر المتاخمة لليابان. استيلاء الحلفاء على جزيرتي "إيوجيما" و "أوكيناوا" اليابانية جعل اليابان في مرمى طائرات وسفن التحالف دون أدنى مشقّة. وإعلان الاتحاد السوفييتي الحرب على اليابان في بداية 1945م ومن ثمّة مهاجمة "منشوريا".

أنهى الاحتلال الأمريكي لليابان عام 1945م السيطرة اليابانية على دول الجوار وأخضعها، للمرة الأولى في تاريخها، لسلطة حكم أجنبي، إلا أن اليابانيين تمسكوا بوحدة أرضهم وشعبهم، وانطلقوا منها لتحرير إرادتهم القومية واقتصادهم بسرعة كبيرة، وفي ظروف إقليمية ودولية ملائمة. فشهدت اليابان تغيرات جذرية على مختلف الأصعدة؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية في السنوات التي أعقبت مباشرة هزيمتها العسكرية.

إن توجيهات القيادة العليا الأمريكية في اليابان انطلقت من مبدأين: الأول نزع سلاح اليابان بالكامل مقروناً بمنعها من التسلح مجدداً، والثاني إجبار اليابان على اعتماد شكل من أشكال النظم الديمقراطية الغربية. إن هناك حقائق دامغة تؤكد أن الاقتصاد الياباني استفاد إلى الحدود القصوى من الدعم الأمريكي، ومن الظروف الإقليمية الملائمة خلال السنوات 1948-1955م كما استفاد أيضا من فتح الأسواق الأمريكية على مصراعيها أمام السلع اليابانية، وذلك وفق سياسة أمريكية مدروسة عملت على تنشيط الاقتصاد الياباني ودعمه مالياً وتكنولوجياً وبمختلف أشكال التدريب، وقد عرفت اليابان كيف توظف المساعدات الأمريكية والأوربية بشكل جيد بفضل الخبرة الممتازة لجهازها الإداري المدرب منذ نجاح تجربة التحديث الأولى. ولقد كانت ترتيبات القيادة العليا للاحتلال ترمي في البداية إلى أن تتصرف الولايات المتحدة الأمريكية كدولة منتصرة فتفرض إرادتها على اليابان، ومع تغير الظروف

الإقليمية والدولية تحولت العداوة إلى صداقة، وتم الترويج لمقولة جديدة ترى أن "أعداء الأمس هم أصدقاء اليوم" فأثارت تلك المقولات الكثير من الجدل حول مستقبل العلاقات الأمريكية – اليابانية في ضوء ما قامت به إدارة الاحتلال الأمريكي في اليابان (**ظاهر**،2009).

في عام 1945م هزمت اليابان واستسلمت، حيث خضعت سبع سنوات تحت الاحتلال الأمريكي. أما الصين، بعد أن انتصرت في حرب مقاومة اليابان عام 1945م، وانتصار الحزب الشيوعي بزعامة ماو تسي تونغ، في الحرب الأهلية الصينية، حيث اضطر تنظيم الكومينتانغ الذي حكم الصين بقيادة الجنرال جيانج كاي شيك، للانسحاب إلى جزيرة تايوان، وأطلق على حكمه فيها اسم "الصين الوطنية"، معتبراً إياها الحكومة الشرعية للصين، وفي عام 1949م تأسست جمهورية الصين الشعبية، **حيث انتهجت اليابان النهج الأمريكي المعادي للصين وأقامت "علاقات خارجية" مع السلطات في تايون، مما أدى إلى تأخير استئناف العلاقات بين اليابان والصين إلى عام 1972م(النقر،2001: 42).**

وفي عام 1971م قام وزير الخارجية الأمريكي آنذاك هنري كيسنجر بزيارة الصين ثم قام الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بزيارتها في العام التالي، ولتطبيع العلاقات بين واشنطن وبكين، تم إخراج ممثل تايوان من الأمم المتحدة، واحتلال الصين مقعدها الدائم في مجلس الأمن.

وحقيقة الأمر، **إن تغير الموقف الأمريكي تجاه الصين كان العامل الحاسم في دفع الموقف الياباني دفعة قوية تجاه تطبيع العلاقات مع الصين.** ذلك لأن الموقف الأمريكي لعب دور العائق دون هذا التطور منذ بداية الخمسينيات وبعبارة أخرى كان من الممكن أن تكون العلاقات بين اليابان والصين عادية أو شبه عادية لولا الموقف الأمريكي فعندما تغير هذا الموقف أسرعت اليابان بتحرك أسرع من التحرك الأمريكي نحو الانفتاح على الصين نتيجة ما أحست به من صدمة مبادرة نيكسون

دون التشاور معها كما تقضي بذلك معاهدة الأمن الأمريكية اليابانية **(جلال، 1989: 259).**

من ناحية أخرى، قامت المؤسسات اليابانية الراغبة في تطبيع العلاقات مع الصين بسحب تأييدها من إيزاكو ساتو رئيس الوزراء الياباني الذي رفض تطبيع هذه العلاقات، مما أدى إلى هزيمته أمام "تاناكا كاكوي" المؤيد لتطبيع العلاقات مع الصين في انتخابات رئاسة الحزب الحاكم عام 1972م.

وقد طرحت الصين **ثلاثة مبادئ لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع اليابان** في الثاني من أكتوبر عام 1971م، وهي أن جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثل الصين، وأن تايوان جزء مقدس لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية، وأن المعاهدة بين اليابان وحكومة جيانج كاي شيك غير شرعية وليست فعالة ومن الضروري إلغاؤها. وفي 25 سبتمبر عام 1972م، زار رئيس الوزراء الياباني "تاناكا كاكوي" الصين. وفي 29 سبتمبر من نفس العام، أصدرت حكومتا الصين واليابان بيانا مشتركا أعلنتا فيه عودة العلاقات الصينية – اليابانية إلى طبيعتها.

ومنذ توقيع بيان تطبيع العلاقات عام 1972م تم توقيع عدة اتفاقيات ثنائية وكان من المتوقع أن يتم التوصل إلى معاهدة السلام بين الدولتين إلا أن تأثير الاعتبارات الدولية على السياسة اليابانية وبوجه خاص العلاقة مع الاتحاد السوفيتي أدى لتأخير التوصل إلى معاهدة السلام مع الصين **(Breckon , 2003 , 32).**

فالصين أصرت في المفاوضات مع اليابان على تضمين نص ضد الهيمنة من أية دولة ثالثة في آسيا الشرقية. وهذا المصطلح في الفكر الصيني مقصود به معارضة السياسة السوفيتية. ولا شك أن هذا التعبير ورد في بيان تطبيع العلاقات بوجه عام إلا أن اليابان رفضت تضمينه في معاهدة السلام على أساس أنه يثير معارضة الاتحاد السوفيتي دون مبرر لذلك. وأدى الموقف الياباني لتوقف المفاوضات. وتلا ذلك

انشغال اليابان بمشاكلها الداخلية وانشغال الصين بشئونها الداخلية أيضا الناجمة عن وفاة شوان لاي ثم ماوتسي تونج.

ولكن في 12 أغسطس عام 1978م وقعت كلا من اليابان والصين على معاهدة السلام والصداقة (Takahara , 268-269).

وتنص المعاهدة على أن: يعمل طرفا المعاهدة على تطوير علاقات سلام وصداقة دائمة بين البلدين على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي؛ ويؤكد طرفا المعاهدة فيما يتعلق بالعلاقات المتبادلة على تسوية جميع النزاعات بالوسائل السلمية دون اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها؛ وكما يسعى طرفا المعاهدة على تعزيز تنمية التعاون الاقتصادي والثقافي بين الجانبين، وتعزيز التبادلات بين شعبي البلدين. وأن يعلن الطرفان في المعاهدة ألا يسعى أحد منهما على الهيمنة في منطقة آسيا- الباسيفيك أو أية مناطق أخرى، وأن يعارض كل منهما الجهود المبذولة من قبل أي دولة أخرى أو مجموعة من الدول لممارسة هذه الهيمنة. كما تشترط المعاهدة بوضوح "ألا تؤثر المعاهدة الحالية على موقف أي من الطرفين فيما يتصل بعلاقاته مع دولة ثالثة." **(الصين اليوم:2008).**

وحقيقة الأمر، أن كلا البلدان حرصا على تطوير العلاقات، وتحقيق التعاون الفعال في مختلف المجالات، ودفع عجلة الإنجازات الإيجابية. وكما تعتبر كل من اليابان والصين أحدهما شريكا تجاريا مهما للآخر، حيث أصبحت اليابان شريك تجاري للصين ل 10 سنوات متتالية، كما أصبحت الصين ثاني أكبر سوق للصادرات اليابانية.

وفي 6 ديسمبر عام 1979م، وقعت اليابان والصين اتفاق التبادلات الثقافية الذي أكدتا فيه أن البلدان سيجريان تبادلات في مجالات الثقافة والتعليم والعلوم والرياضة.

وبعد توقيع اتفاقية التعاون التكنولوجي اليابانية – الصينية في مايو عام 1980م، شهد التعاون التكنولوجي بين البلدين تطورا سريعا ومستمرا.

على الرغم، من تطور وتيرة العلاقات اليابانية – الصينية إلا أنه اتسمت بنوع من عدم الاتساق؛ إذ يمكن لدارسي هذه العلاقات أن يلاحظ جوانب إيجابية وأخرى سلبية، لكن وتيرة أي من هذين النمطين لا تأخذ شكلاً متسقاً وتتذبذب بين الحين والآخر، وهو ما يمكن أن نستدل عليه من المؤشرات التالية:

حيث احتلت الصين المركز الأول بين الدول المستفيد من برنامج المعونات الرسمية الياباني خلال الفترة (1982-1986م)، ولكن مكانة الصين تراجعت إلى المرتبة الثانية عام 1987م (بعد إندونيسيا)، وتم تخفيض هذه المساعدة من 81.2 مليون دولار عام 1994م إلى 5.2 ملايين عام 1995م(**ويلبورن،1997: 28).**

والجدير بالذكر أن المساعدات اليابانية أوقفت أو خفضت في أكثر من مناسبة بسبب تطورات غير اقتصادية، من ذلك بعد أحداث ميدان تيانامين في عام 1989م، وبعد التجارب النووية الصينية عامي 1995م و1996م. وقد اعترضت الصين على ما اعتبرته تسييسا لموضوع اقتصادي.

وفي عام 1994م قامت اليابان بدعوة نائب رئيس الوزراء التايواني لحضور دورة الألعاب الآسيوية، وأجرى خلال وجوده اتصالات غير رسمية مع مسؤولين يابانيين، وهو ما اعتبرته الصين مؤشراً سلبياً.

وفي عام 1999م وقعت حكومتا اليابان والصين في بكين مذكرة حول تدمير الأسلحة الكيماوية التي تركتها اليابان داخل الصين؛ حيث كانت الحكومة الصينية قد احتجت رسميا على الحكومة اليابانية في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي مطالبة الحكومة اليابانية بحل هذه القضية **(خوا،** 2003، **23).**

وحقيقة الأمر، أن حدة التوتر في العلاقات اليابانية الصينية زادت منذ مطلع عام 2001**م، عندما تم نشر كتاب "التاريخ المدرسي"** الذي أعاد الاعتبار لقادة يابانيين ارتكبوا جرائم حرب ضد شعبي الصين وكوريا أثناء احتلال اليابان لهما **وزيارة رئيس الوزراء الياباني الأسبق جونيتشيرو كويزومي إلى ضريح يازوكوني المقدس** الذي يوجد فيه رماد القادة اليابانيين المتهمين بارتكاب جرائم حرب، لاقى

اعتراضا شديدا من الصين التي قدمت احتجاجاً رسمياً وهددت بقطع العلاقات مع اليابان.

إلا أن ذلك لم يمنع من إقرار حكومتا البلدين من إقامة "عام الثقافة الصينية"، "وعام الثقافة اليابانية" عام 2002م. بالإضافة إلى ذلك، أقام الجانبان المخيم الصيفي للشباب والناشئين الصينيين واليابانيين والكوريين الجنوبيين، ومسابقة المعارف التلفزيونية الصينية واليابانية والكورية الجنوبية، والمنتدى الاقتصادي الصيني-الياباني **(حلمي،** 2011**: 87).**

وفي إبريل/نيسان عام 2005**م عادت الخلافات اليابانية الصينية عندما أقرت اليابان سلسلة جديدة من كتب التاريخ المدرسية** التي رأت به الصين أنه تطمس حقائق تاريخ الاحتلال الياباني للصين. وقد أدى ذلك الإجراء إلى اندلاع موجات من الغضب في الصين وقام المتظاهرون الصينيون بإتلاف عدد من المباني والممتلكات اليابانية في المدن الصينية. كما تصاعدت حدة الخلافات بعد أن سعت اليابان للحصول على مقعد دائم بمجلس الأمن حيث رأت الصين أن هناك دولاً أولى من اليابان بمنحها مقعد في مجلس الأمن.

وقد زادت حدة الخلافات اليابانية-الصينية عند قيام اليابان بمنح شركاتها النفطية الحق في التنقيب عن النفط والغاز المحتملين فيما يسمى "خط الترسيم" في بحر الصين الشرقي الذي عينته اليابان من جانب واحد، وقد انتهت هذه المشكلة عندما تم إعلان المبادئ الذي تم عام 2008م، الذي ينص على التنمية المشتركة لحقل الغاز وقد اقترح البلدان القيام بعماليات تنقيب واستكشاف مشتركة في المنطقة **(حلمي، 2011: 75).**

وحقيقة الأمر، إن العلاقات اليابانية-الصينية قد شهدت تحسناً كبيراً عند ذهاب حكومة جونيتشيرو كويزومي القومية المتشددة وتسلم خلفه شينزو آبي رئاسة الوزراء في أكتوبر 2006 م، حيث تم استئناف اللقاءات على مستوى عالي التي كانت قد

جمدت من قبل الصين خلال ولاية رئيس الوزراء الياباني الأسبق جونيتشيرو كويزومي للفترة (2001-2006 م).

وكان الخلاف الأحدث بين اليابان والصين في سبتمبر 2010م، عند اصطدام قارب صيد صيني بقاربين لقوات خفر السواحل اليابانية في مياه بحر الصين الشرقي، قرب الجزر المختلف على ملكيتهن بين اليابان والصين. وتصاعدت الأزمة عندما اعتقلت السلطات اليابانية طاقم القارب حيث هددت الصين باتخاذ إجراءات عقابية تجارية ضد اليابان. ورغم إطلاق الأخيرة طاقم السفينة في نهاية الأمر، فإنها امتنعت عن الاعتذار رسميا كما طلبت الصين **(Rathus , 2010)**.

الفصل الرابع
محددات العلاقات اليابانية- الصينية

لكي نفهم طبيعة العلاقات اليابانية-الصينية فيجب أن نعرف أهم محددات هذه العلاقات، فالملاحظ أن العلاقات اليابانية الصينية تتأثر بالكثير من المحددات أو المحددات، وهذه المحددات تتفاعل فيما بينها، بحيث قد يبرز تأثير محدد معين في فترة ما، ويتراجع في فترة أخرى يزيد فيها تأثير عوامل أخرى، لذلك سوف نستعرض أهم هذا المرتكزات بإيجاز وكما يلي:

1.4 المحدد الاقتصادي:

من أهم محددات العلاقات اليابانية الصينية هو المحدد الاقتصادي:

ففي عام 2004م بلغت الاستثمارات اليابانية في أسهم الشركات الصينية 66.6 مليار دولار. كما أن البنوك اليابانية تتصدر قائمة المقرضين الدوليين للصين. علاوة على ذلك فإن الاقتصاد الصيني المزدهر أصبح المحرك الرئيسي لخروج الاقتصاد الياباني من دائرة الركود التي يعاني منها منذ أكثر من عشر سنوات. وقد استحوذت الصين على أكثر من خمسين في المائة من الزيادة الأخيرة في الصادرات اليابانية.

وقد جاءت الاستثمارات اليابانية إلى الصين على ثلاث مراحل: الأولى والتي كانت في الواقع مجرد محاولة لجس النبض جاءت في الثمانينيات. في هذا الوقت شعر المستثمرون اليابانيون بأن الصينيين يفتقدون القدرة الشرائية التي تجعل من الاستثمار في الصين ذا قيمة. وخلال الفترة من عام 1993م حتى 1995م عندما أصبح الاقتصاد الصيني ينمو بمعدل مرتفع بدأت الموجة الثانية من الاستثمارات اليابانية في الصين. ورغم ذلك ظلت الاستثمارات اليابانية محدودة سواء من حيث الحجم أو من حيث المجالات التي تعمل فيها. فقد كانت الشركات تنظر إلى الصين باعتبارها مصنعا للإنتاج وليست سوقا للمنتجات. فقد كانت الشركات اليابانية تنتج

السلع في الصين ثم تنقلها للبيع في مختلف أنحاء العالم. ولكن بحلول أواخر التسعينيات ازداد وجود الشركات اليابانية في الصين ولم يعد في الوقت نفسه الأمر قاصرا على الشركات اليابانية العملاقة التي تعد ضمن الشركات متعددة الجنسية وإنما أصبحت الصين تستقطب الشركات اليابانية الصغيرة والمتوسطة للاستثمار فيها. وقد أصبحت الشركات اليابانية بشكل أساسي متعلقة بالصين وهذا ليس مفاجأة. فالصين أصبحت أكبر سوق استهلاكية في العالم بالإضافة إلى أنها أصبحت واحدة من أكبر الدول الصناعية في العالم وأيضا واحدة من أكبر القوى التجارية في العالم. فقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي دخلت الصين حتى عام 2004 أكثر من 560 مليار دولار منها 6.66 مليار دولار فقط قادمة من اليابان وهي حصة صغيرة. ورغم أن الاستثمارات اليابانية في الصين ما زالت هامة فإن أهميتها النسبية تتراجع باستمرار. في الوقت نفسه تطور الشركات الصينية المحلية نفسها بسرعة وبعضها أصبحت لديها القدرة على إنتاج كل أنواع المنتجات. علاوة على ذلك فإن اليابان تقوم بعملية إعادة هيكلة اقتصادية مكلفة للغاية في حين أن المشترين الصينيين بشكل عام يفضلون المنتجات منخفضة التكلفة ولكنها عالية الجودة (**البربري،2005).**

ولم تكتف اليابان بمجرد الترحيب بالاستثمارات، بل أنها قدمت مساعدات ضخمة للصين على مدى سنوات، حيث كانت الصين من بين أكبر الدول المتلقية للمساعدات للصين وحتى منتصف عام 2005، وبلغ إجمالي المساعدات اليابانية التي حصلت عليه ما قيمته 3 ،1331 تريليون ين قروضاً، 145 ،7 مليار ين منحاً، و144 ،6 مليار ين مساعدات فنية. حيث تعتبر اليابان أن الصعود الصيني لا يخدمها فقط، وإنما يخدم كل المنطقة والعالم، ومن ثم فإنها أيدت دخول الصين لمنظمة التجارة العالمية، بما يعنـــي اندماج الصين أكثر في الاقتصاد العالمي، وأتاحت فرصا أوسع للتبادلات التجارية بينهما، وكذلك فرص الاستثمار. وبالفعل، فقد شهد العام التالي لدخول الصين للمنظمة طفرة على صعيد الجانبين المذكورين، رغم أن العلاقات السياسية بينهما لم تكن على ما يرام**(Bank of Japan , 2003. 4-5).**

وفى عام 2007 أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لليابان في الوقت الذي أصبحت فيه اليابان ثالث أكبر شريك تجارى للصين واستمر حجم تجارتهما البينية في تحقيق نمو يزيد على العشرة في المائة. وطبقا للإحصاءات التي نشرتها وزارة التجارة الصينية فإن التجارة البينية بين الدولتين قفزت بنسبة 13.8 في المائة على عام 2006 م لتصل إلى 236 مليار دولار أمريكي في عام 2007 م. وأصبحت اليابان أكبر مصدر إلى الصين ورابع أكبر سوق لصادراتها.

وأدى نمو حجم التجارة الثنائية إلى تغيير نمط التجارة بين الصين واليابان وأخذت المنتجات الميكانيكية والكهربائية ذات المحتوى التكنولوجي الفائق تدريجيا مكان المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة مثل المواد الخام والمنسوجات. وذكرت إحصاءات الدولتين أن المنتجات الميكانيكية والكهربائية بلغت أكثر من نصف حجم تجارتهما في عام 2007م مما يدل على أن الدولتين قد أصبحتا أكثر اعتمادا كل منهما على الأخرى في نموهما الاقتصادي. وعلاوة على ذلك ومع النمو الاقتصادي والتقدم الفني للصين فإن اليابان قد زادت استثماراتها الإجمالية في الصين وقامت بتوسيع مجالات استثماراتها في الصين.

وقد أظهرت الأرقام التي نشرتها وزارة التجارة في الصين أن استثمارات اليابان في الصين قد بلغت 60.7 مليار دولار حتى عام 2007.وأن استثماراتها المباشرة في الصين قد شهدت أيضا تحولا من الصناعات التجهيزية مثل المواد الخام والمواد الغذائية إلى الصناعة التحويلية مثل الصناعة الميكانيكية والكهربائية .

كما تحتل الصين المرتبة الرابعة اقتصاديا بعد الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي، حيث تجاوز الاقتصاد الصيني نظيره الألماني في عام 2008 م، وسوف يتجاوز نظيره الياباني عام 2015 م؛ إذا حافظ على نسبة نموه الحالي البالغة 10% سنويا في المتوسط. كما تدعمت الصورة العالمية للاقتصاد الصيني في ظل طوفان الصادرات الصناعية الصينية وعالية التقنية، الذي أغرق أسواق العالم ووضع الصين

في المرتبة الأولى عالميا كأكبر دولة مصدرة للسلع ، متجاوزة كل الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى**(دياب**،2008**: 133).**

وتشير التقارير الدولية إلى أن قيمة التجارة الثنائية بين البلدين قد بلغت في النصف الأول للصادرات من عام 2010م 12 ،6 ترليون ين (146 ،8)، بزيادة قدرها 34 ،5% عما كانت عليه في الفترة نفسها من عام 2009م.

وفي عام 2010 م، شكلت الصين الواجهة الأولى للصادرات اليابانية، بواقع 18 ،88 % من إجمالي هذه الصادرات. كذلك احتلت الصين المركز الأول في قائمة الموردين التجاريين في العام نفسه بواقع 22 ،% تلتها الولايات المتحدة بواقع 10 ،96% **(خوا، 2003: 26).**

إن سياسة تحفيز الاقتصاد التي تنفذها الحكومة الصينية تمثل " الريح الشرقية" لتوسيع صادرات اليابان إلى الصين. وإن الشركات اليابانية لم توسع صادراتها من المواد الخام إلى الصين في الحديد والصلب، والتغليف والصناعات التحويلية فحسب، بل وسعت تصدير قطع الغيار والمواد الخاصة من السيارات والأجهزة الكهربائية المنزلية وغيرها من منتجات الأسواق الاستهلاكية إلى الصين أيضا. وخاصة في مجال الأشغال العامة، شهدت صادرات اليابان من آلات البناء إلى الصين تزايدا سريعا.

والجدير بالذكر أن صادرات اليابان إلى الصين أظهرت ميزة تتمثل في "الاستثمارات التي تقودها الصادرات"، وهذا هو التكامل الوثيق مع الشركات اليابانية للاستثمار في الصين. في الواقع أنه، منذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، بدأت الشركات اليابانية جولة جديدة من استثماراتها وانتقال الصناعات إلى الصين، مما يجلب التوسع في صادرات اليابان من معدات الإنتاج وقطع الغيار وصادرات مواد الخام إلى الصين لتشكل الاستثمارات التي تقودها النوع من بين التجارة والصناعة. ولا سيما في سياق الأزمة المالية الدولية.

شهدت اليابان والولايات المتحدة وأوروبا والبلدان المتقدمة الأخرى انكماشا في السوق بينما شهدت الأسواق الناشئة مثل الصين انتعاشا سريعا، مما أسرع بخطوات التوسع في الاستثمارات اليابانية في الصين، والتعمق المتزايد للعلاقات الاقتصادية بين الصين واليابان.

2.4 المحدد التاريخي

في إطار العداء والصراعات التاريخية بين اليابان والصين، والتي خلفت آثارا شديدة العمق المرارة، لا تزال حية ومحسوسة بين شعبي كلا البلدين.

فمن المعروف أن اليابان كانت قوة استعمارية احتلت مناطق واسعة من دول شرق آسيا، فبعد حرب عام 1894 م، اعتدت اليابان على تايوان، التي هي جزء من أرض الصين، ونهبت من الصين تعويضات حربية قيمتها 230 مليون أوقية من الفضة، تعادل 5ر4 أضعاف الدخل المالي السنوي لليابان في ذلك الوقت. بعد الحرب اليابانية الروسية عام 1905 م، احتلت اليابان ليويشون وداليان في الصين، وفي عام 1910 م، احتلت كوريا. في عام 1931 م اعتدت اليابان على شمال شرقي الصين **(جين شي ده،**2005**)**.

وارتكبت اليابان العديد من المجازر بحق أهل تلك المناطق، خاصة في عقد الثلاثينيات والحرب العالمية الثانية، التي ترتبت على غزو اليابان لمنشوريا في عام 1931م، ثم الحرب اليابانية على الصين عام 1937م.**(حلمي،2011: 77)**

ابتداءً من عام 1937 م، وسعت اليابان الحرب إلى شمال وشرق وجنوب الصين، ثم اعتدت على كل منطقة جنوب شرقي آسيا. وكان جيش العدوان الياباني يقتل المدنيين من أبناء الصين وينهب الممتلكات في كل مكان يصله، وارتكب جرائم وحشية ليس لها مثيل في تاريخ البشرية الحديث. لقد كان هذا العدوان نكبة قومية كبيرة للشعب الصيني، وقد خسرت الأمة الصينية في هذه الحرب خسائر فادحة، حيث

بلغ عدد القتلى والجرحى خمسة وثلاثين مليونا، وتجاوزت الخسائر الاقتصادية 600 مليار دولار أمريكي. **(جين شي ده،2005).**

لقد اعتدت اليابان على جاراتها الأسيويات أولا، ثم انضمت إلى المحور الفاشي النازي الألماني الإيطالي وشنت الحرب العالمية الثانية. هُزمت اليابان واستسلمت عام 1945 م، وعاشت سبع سنوات تحت الاحتلال الأمريكي. وبعد أن انتصرت الصين في حرب مقاومة اليابان عام 1945 م، وبعد ثلاث سنوات من الحرب الأهلية وتعاقب السلطة، فرت سلطات حزب الكومينتانغ السابقة إلى تايوان. في عام 1949 م وتأسست جمهورية الصين الشعبية، لتكون الحكومة الصينية الشرعية الوحيدة. بعد الحرب العالمية الثانية انتهجت اليابان النهج الأمريكي المعادي للصين وأقامت "علاقات خارجية" مع السلطات في تايوان التي فقدت وضعها كحكومة صينية، مما أدى إلى تأخير استئناف العلاقات بين الصين واليابان إلى عام 1972 م. في تلك الفترة قامت الحكومة الصينية بأعمال كثيرة لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين الصين واليابان. وحول قضية اعتداء اليابان على الصين، أشار رئيس الصين، آنذاك، ماو تسي تونغ إلى: مسؤولية اليابان في شن تلك الحرب العدوانية، وقال إن عددا قليلا للغاية من العسكريين المتطرفين يتحملون هذه المسؤولية. وطالب بأن يكون الشعبان الصيني والياباني صديقين جيلا بعد جيل. **(جين شي ده،**2005)

وفي عام 1972 م، وبعد محادثات على مستوى رفيع أعلن البلدان <<البيان الصيني الياباني المشترك >>، وأعيدت العلاقات الدبلوماسية بينهما. في هذا الإطار عبرت الحكومة الصينية عن صدق نواياها لحل مشاكل التاريخ بطريقة صائبة. وكان من الأسس الأساسية لإعادة هذه العلاقات إعراب الحكومة اليابانية عن "محاسبة الذات" لتلك الحرب العدوانية على الصين، وتخلي الحكومة الصينية عن طلب تعويضات عن الحرب انطلاقا من موقف "عدم زيادة أعباء الشعب الياباني". وقد أكدت <<معاهدة السلم والصداقة الصينية اليابانية>> عام 1978 و<<الإعلان

الصيني الياباني المشترك>> عام 1998 من جديد الروح الأساسية التي تجسدت في<<البيان الصيني الياباني المشترك>>.**(جين شي ده، 2005)**

الصين والكوريتين، تعتبر أنّ حكومة "كيوزومي" التي توصف بأنّها قومية متشددة -والتي دأبت على زيارة معبد "ياسوكوني" كتمجيد لضحايا الحرب العالمية الثانية بمن فيهم الذين أدينوا بأعمالهم الإجرامية في المناطق التي استعمروها-، مستفزة وأحد مصادر التوتر فتلك الزيارات تصرف ينتهك بشكل سافر روح <<البيان الصيني الياباني المشترك>>. ضريح ياساكوني هو المكان الذي قامت فيه العسكرتارية اليابانية بالتجنيد المعنوي لشن حروبها العدوانية في الماضي. في هذا الضريح توجد لافتات تمجد أربعة عشر من مجرمي الحرب المصنفين من الدرجة الأولى أدانتهم محكمة الشرق الأقصى الدولية، ومن بينهم هيدكي توجو، وغيره من متخذي القرار والقادة وأصحاب المسؤوليات الملطخة أيديهم بدماء أبناء الصين. زيارة كبار مسؤولي اليابان وساستها الحاليين لهذا الضريح تلحق أكبر أذى بمشاعر الشعب الصيني وتعتبر رفضا علنيا للنتائج التي انتهت إليها الحرب العالمية الثانية والحقيقة الدولية والعدالة، كما أنها تقوض على نحو خطير الأساس السياسي للعلاقات الصينية اليابانية.

وفي هذا الإطار صدر في اليابان سلسلة من كتب التاريخ الإعدادية، الأمر الذي كان بمثابة القشّة التي قسمت ظهر البعير في العلاقات الصينية اليابانية، ممّا أثار غضب الشارع الصيني ومعه الكوري أيضا على اعتبار أن كتاب التاريخ هذا وصف المذابح التي ارتكبها اليابانيون في الفترة الممتدة بين كانون أول 1937 وآذار 1938 والتي أدّت إلى مقتل ما بين 5 ألف و3 ألف صيني بأنّها مجرّد "حدث" وأن الاستعمار الياباني لشبه الجزيرة الكورية قد ساهم في تحديثها، وهو الأمر الذي أثار سخط الكوريتين أيضا مطالبين اليابان بعدم طمس الحقائق التاريخية والاعتراف بما سببه من أسى لشعوب تلك المنطقة والاعتذار والتعويض لهم، وقد احتجّت الصين لدى حكومة اليابان على هذا الأمر أيضا(**باكير**،2005).

وكان الاحتلال الياباني للصين وحشيا، خاصة الوقائع التي عرفت في تاريخ تلك الحرب بــ" اغتصاب نانجينج". وإلى اليوم، **لم تعتذر اليابان رسميا لجارتها الصين عن جرائم الحرب التي ارتكبتها بحقها وحق مواطنيها.** وتسبب أحداث هذه الرحلة التاريخية الكثير من التعقيدات في حاضر علاقات طوكيو بكل من الكوريتين ودول منطقة جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى الصين **(حلمي،2011: 77).**

3.4 طبيعة النخبة الحاكمة وتوجهاتها

في حين اختار كويزومي الإصرار على مواقفه التي أغضبت الصين كثيرا، فقد تخلى أسلافه عن هذه السياسة، بل إن خليفته شينزو آبي – وعلى غير العادة- قد جعل الصين المحطة الأولى له من بين زياراته الخارجية. وعندما حدث التغيير السياسي في اليابان بوصول الحزب الديمقراطي الياباني للحكم في سبتمبر 2009م، بعد أكثر من نصف قرن من سيطرة الحزب الليبرالي الديمقراطي على الحياة السياسية في اليابان، فإنه تحدث عن أجواء إيجابية وأعطى أولوية للعلاقات مع الصين. إلى جانب توجهات النخبة الحاكمة، فإن جماعات المصالح تؤثر أيضا في السياسة اليابانية، وقد كان تأثيرها واضحا في قضية المساعدات اليابانية، وقد كان تأثيرها واضحا في قضية المساعدات اليابانية في الصين، حتى في بعض فترات التوتر السياسي بين البلدين، يضاف إلى الرأي العام الياباني **(عابدين، 2010: 16-17).**

أما الصين فقد تمسكت بمبدأ "دنج شياوبنج" الخاص بالتنمية والسلام قاعدة للتعامل على المستويين الإقليمي والدولي وخاصة في علاقتها مع اليابان، فقد استطاعت الصين أن تدير علاقاتها مع جيرانها بصورة تجاوزت توقيع الاتفاقيات وتطبيع العلاقات السياسية، إلى "تعميق" الروابط في أكثر من اتجاه. وهنا يبرز عنصر القيادة السياسية وقدرتها على التعديل من سياساتها ومواقفها بما يتلاءم والمعطيات المتجددة. والواقع أن القيادة الصينية والمستويات المعاونة لها قد انخرطت في أواخر التسعينيات في حوار وطني امتد لعدة أشهر في عام 1999م، وتم الاستقرار في

نهايته على ضرورة التمسك بمبدأ"دنج شياوبنج". وانطلاقاً من هذا المبدأ، انهمكت الصين في مشروعها لدعم علاقاتها الإقليمية، والتي اتخذت صورا كثيرة، ما كانت لتوجد لمجرد ظهور مأزق أو "أزمات" عارضة **(قنديل، 2011، 56).**

4.4 الهاجس الأمني

حيث تخشى الصين من العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة واليابان، حيث تعد العلاقات مع الولايات المتحدة حجر الأساس بالنسبة لليابان، سواء فيما يتعلق بسياستها الخارجية أو الأمنية أو الدفاعية، **فمنذ عام 1945م يعتمد اليابان بشكل يكاد يكون كاملاً على الولايات المتحدة في توفير المظلة الأمنية لها وفي عام 1960م وقع البلدان معاهدة التحالف (خضير، 2004: 104).**

إن الدور المهم الذي لعبته اليابان في الحرب الكورية (1950م-1953م)، وبروز أهميتها في الحرب الباردة دفعت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان إلى بناء تحالف استراتيجي عبر معاهدة" التعاون المشترك والأمن Treaty of Mutual Cooperation & Security"، التي جرى التوقيع عليها في 19 كانون الثاني من عام 1960م، وبسبب استمرار التهديدات الكورية الشمالية والإنفاق العسكري الضخم للصين أصبح من الضروري المحافظة على العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة واليابان.

وترتبط اليابان بعلاقات إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية تتجسد في المعاهدات والاتفاقيات الأمنية المنبثقة عنها الموقعة بين البلدين، فقد وقعت اليابان مع الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة أول معاهدة في الثامن من شهر أيلول عام 1951 م"معاهدة سان فرانسيسكو" والتي أنهت الاحتلال العسكري على جميع اليابان باستثناء أيوجيما "بقيت تحت الاحتلال حتى عام 1968 م" وأوكيناوا "بقيت تحت الاحتلال حتى عام 1972 م"، وبموجب المعاهدة تم إعادة السيادة لليابان، ولكنها قضت بتواجد فرق وقواعد عسكرية أمريكية على امتداد الإقليم الياباني، وجدير بالذكر أن الولايات

المتحدة تعهدت بموجب "معاهدة سان فرانسيسكو في الدفاع عن اليابان "ضد أي عدوان خارجي يقع عليها، والمعاهدة إحدى نتائج الحرب العالمية الثانية التي أسفرت عن هزيمة اليابان واحتلالها من قبل الولايات المتحدة حيث فُرض على اليابان حينذاك التخلي عن جميع مظاهر التسلح العسكري الهجومي وصياغة دستور سلمي للبلاد مناهض لعودة الروح العسكرية، وبسبب الدور المهم الذي لعبته اليابان كموقع متقدم في الحرب الكورية وقعت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان معاهدة جديدة شكلت تحالفاً إستراتيجياً يرسم العلاقات بين البلدين وعرفت بمعاهدة "التعاون المشترك والأمنTreaty of Mutual Cooperation & Security "، وتم التوقيع عليها في 19 كانون الثاني من عام 1960 م، وبموجب البند السادس من هذه المعاهدة الإستراتيجية تم التوصل إلى اتفاقية أمنية بين الطرفين سميت باتفاقية" وضع القوات الأمريكية SOFA – Status Of Force Agreement**(المحسن،**2011**)**

كانت معاهدة التعاون قد سمحت للولايات المتحدة الاحتفاظ بقواعد عسكرية في اليابان بتعداد 50 ألف جندي أمريكي إلا أن اعتراض اليابانيين تصاعد على تواجد القواعد العسكرية الأمريكية في اليابان لما تسببه من ضوضاء وتلوث ومشاكل اجتماعية، وبهذا السياق يعقد الطرفان مباحثات مستمرة حول إعادة انتشار القوات الأمريكية في اليابان، ومناقشة القضايا المشتركة التي تهم كل من الولايات المتحدة واليابان والتي تشمل كوريا الشمالية، الحرب ضد الإرهاب، إعادة إعمار العراق، ملف أفغانستان، برنامج إيران النووي، والإصلاحات المقترح إدخالها إلى مجلس الأمن، بالإضافة إلى تطوير مشروع نظام الدفاع الصاروخي المشترك **(المحسن، 2011)**.

من ناحية أخرى، **ترى الصين في هذا التحالف أنه يهدف إلى تحجيم الصعود الصيني من ناحية وتقوية وضع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا – المحيط الهادي من ناحية أخرى**. وبوجه عام، تعترض الصين على تقوية التحالف الدفاعي بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان إذ تخشى من أن يكون هذا الأمر

يهدف إلى عودة النزعة العسكرية اليابانية ودعم تايوان في مواجهة الصين وهو ما تنفيه كل من الولايات المتحدة واليابان في حربها ضد الإرهاب.

أحد النقاط الأخرى التي تثير القلق الصيني في هذا الصدد هو قيام اليابان بإرسال قوات لخارج الحدود لمساندة الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب.

الصين من جانبها، **اتبعت إستراتيجية حذرة سماها بعض الدارسين "إستراتيجية محسوبة"**، أي أنها تهدف إلى حماية الصين من التهديدات الخارجية، في الوقت التي تواصل فيه صعودها الاقتصادي والحصول على عناصر القوة. وفي هذا الإطار، سعت الصين إلى تجنب الاصطدام المباشر بالقوى الإقليمية، أو على الأقل وضع سقف لهذا الاصطدام، وفي الوقت ذاته، سعت إلى بناء ترتيبات إقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون "بالتعاون مع روسيا، ودول آسيا الوسطى الخمس (عدا تركمنستان) **(سليم، 2011: 52).**

وحقيقة الأمر، ترى اليابان بأن قدرات الصين الاقتصادية المتصاعدة بدأت تنعكس على زيادة الإنفاق العسكري، والقدرات العسكرية الصينية، فإن اليابان باتت تطالب الصين بالمزيد من الشفافية على هذا الصعيد. وأصبحت اليابان تنظر إلى هذه التطورات ليس فقط بقدر من التوجس، لكن بوصفها "تهديدا صينيا"، ومن ثم كان التحذير من الانسياق في هذا الاتجاه، وما يمكن أن يمثله من جر المنطقة إلى سبق تسلح **(محمد، 2006: 290).**

5.4الموقع الجغرافي

إن اليابان دولة آسيوية لها مكانة مرموقة على الـصعيد الدولي، وهي أرخبيل يتكون من حوالي 3400 جزيرة أكبرها جزر هوكايرو، هونشو، شيكوكو وكيوشو .

وتقع في أقصى شـرق القارة الآسيوية تحيط بها المياه من كل الجهات ، بحر اليابان يحدهّا من الغرب، والمحيط الهادي من الشرق والجنوب الـشرقي وبـحـر أوخوتسك من الشمال. كما يفصلها مضيق بهرنج عـن شـبه جـزيـرة سخالين

الروسية. أمّا من الجنوب الغربـــي فيجدها بحر الصين الــشرقي. ومساحة الــيابان صغيرة جدًا فهي لا تــتعدى 372.313 كــم² أي ما يــعــادل 1/25 مــســاحــة الــولايات الــمتحدة الأمريكية وتــتوزع معظم هــذه الــمــساحة على الجزر الأربع السابقة ومنها جــزيــرة هونشو التي تبلغ مساحتها 231.000كــم.²

مــن خلال دراستنا لتضاريس اليابان نستنتج أن معظم مساحتها تسودها جبال ذات أصل بركاني وأن السهول لا تغطي إلا مساحة ضئيلة من المساحة الإجمالية وهذا ما يؤثر سلبًا على القطاع الزراعي، كما أن اليابان لم تستقر بعد من الناحية الجيوفيزيائية، وهذا ناتج عن كثرة البراكين النشيطة (أكثر من 50 بركانا نــشطًا). وكثرة الزلازل (أكثر من 200 هزة أرضية سنويًا). ورغــم هذا فإن الياباني استطاع التأقلم مع هذه البيئة غير المستقرة بأبنية مــضادة للزلازل وهذا باستعمال إمكانيات تكنولوجية جِدّاً متطورة **(موسوعة مقاتل من الصحراء الالكترونية)**

أما الصين فتبلغ مساحتها 9.572.900 كيلومتر، مما يجعلها ثالث أكبر دول العالم.

وتسهم جغرافية الصين في تشكيل نوع التنمية في كثير من جوانب الحياة فيها. وتحتوي الصين، الواقعة في شرق القارة الآسيوية، على صحاري وجبال وأحواض نهرية خصبة، بالإضافة إلى أكثر المناطق انخفاضا وأكثرها ارتفاعا عن سطح البحر في العالم. حيث مناطق الغرب مرتفعة والشرق منخفضة. وتمركز معظم النمو الاقتصادي الأخير في البلاد في أقاليمها الساحلية الشرقية، تاركا المناطق الداخلية الريفية محرومة من التنمية.

تتصف تضاريس الصين بارتفاعها غربا وانخفاضها شرقا، ونسبة التضاريس المختلفة في مساحة الصين الكاملة: الجبال33.3%، الهضاب 26%، الأحواض 18.8%، السهول12% ، التلال 9.9%.تتناثر في مناطق الصين البحرية الواسعة 5400 جزيرة. أكبرها جزيرة تايوان (مساحتها حوالي 36 ألف كيلومتر مربع)، وتليها جزيرة هاينان (مساحتها 34 ألف كيلومتر مربع تقريبا) في العالم 19 قمة

جبلية يزيد ارتفاع كل منها عن 7000 متر عن سطح البحر، منها 7 قمم جبلية تقع داخل حدود الصين وعلى الخطوط الحدودية الصينية. وتنتشر على هضبة تشينغهاي – التبت التي تلقب باسم "سقف العالم" كثير من الجبال الشاهقة. يبلغ معدل ارتفاع جبال هيمالايا 6000 متر عن سطح البحر، ويبلغ ارتفاع قمة جومولانغما – قمة هيمالايا الرئيسية 8844.43 متر عن سطح البحر، لذلك تعد أعلى قمة في العالم. نهر اليانغتسي هو أطول أنهار الصين، يبلغ مجمل طوله 6300 كيلومتر، وثالث أطول أنهار العالم بعد نهر النيل في إفريقيا ونهر الأمازون في أمريكا الجنوبية.(**موقع BBC ARABIC**).

إن أهم ما يميز العلاقات اليابانية-الصينية هو الجوار الجغرافي؛ الذي وأن خلق فرصا لليابان تمثلت في أسواق ضخمة للصادرات اليابانية بالقرب منها، فإنها في الوقت ذاته مصدر قريب للمواد الخام. كما أنها تمثل إحدى الوجهات التي يقصدها المستثمر الياباني، والتي تتوافر فيها بعض عناصر الجذب. أضف إلى ذلك أن معظم تجارة اليابان الخارجية تمر عبر مضايق ومسارات بحرية تتحكم فيها الصين، إما كليا أو جزئيا.

واستفادت الصين من جوارها الجغرافي مع اليابان؛ حيث فتحت اليابان أسواقها أمام البضائع الصينية، واستفادت من التطور التكنولوجي الصيني والمساعدات المالية.. اليابانية، في مقابل ذلك، فإن هذا الجوار الجغرافي قد خلق مجموعة من المشاكل بين اليابان والصين، من بينها الخلافات الحدودية، خاصة ما يتعلق منها بالحدود البحرية، والخلاف حول مناطق متنازع عليها ظهرت فيها مصادر للطاقة، والخلافات حول ملكية بعض الجزر، وتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري. إلى جانـــب ذلك تشعر اليابان بتهـــديد آخر جراء القرب الجغرافي، يتمثل في إمكانية تأثر الملاحة في مضيق تايوان، في حال التوتـــر أو اندلاع مواجهة عسكرية بسبب قضية تايوان (**China daily , 2008.46**).

وحقيقة الأمر، إن إقليم شرق آسيا قد يبدو مستقراً على السطح، ولكنه قد يتداعى إلى سلسلة متصاعدة من الصراعات المدمرة، إذا تعرض لصدمة حادة ومفاجئة. فليس هناك نظام للأمن الإقليمي يقوم على الاتفاق المشترك بين الأطراف الإقليمية، أضف إلى ذلك تعدد بؤر الصراع وعدم الاستقرار في منطقة شرق آسيا **(أبو الخير، 2011: 46).**

6.4 المحدد الأيدولوجي

لقد كان للاختلاف الأيديولوجي أثر كبير على العلاقات اليابانية-الصينية، فيعد النظام السياسي في اليابان إمبراطوري دستوري، والإمبراطور رمز الدولة، ويقوم بالمهام يعد إقرار مجلس الوزراء، وليس له أي سلطات، والبرلمان هو أعلى هيئة تشريعية، ويتم انتخابه من الشعب مباشرة، ويتشكل من:

1. مجلس المستشارين ويتكون من 242 مقعداً.
2. مجلس النواب ويتكون من 480 مقعداً.

تتكون السلطة السياسية في اليابان من ثلاث سلطات هي السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وكل سلطة من السلطات الثلاثة مستقلة عن الأخرى، فالسلطة التشريعية في اليابان تخول البرلمان في سن القوانين وهي أعلى سلطة في البلاد والهيئة الوحيدة التي تقوم بسن القوانين، ويتكون البرلمان من مجلس النواب ومجلس المستشارين، وكليهما يتشكل من أعضاء منتخبين يمثلون كافة فئات الشعب، ومن بين صلاحيات البرلمان صلاحية اختيار رئيس الوزراء والموافقة على الميزانية وتعديل الدستور، ويقوم رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة **(أشعيا، 2008: 27).**

وتتكون اليابان من (47) محافظة، وفي المدن والمراكز مجالس محلية، حيث يتم انتخاب الأعضاء والرؤساء من قبل الشعب، ورئيس الحكومة هو رئيس الوزراء حيث يتم اختياره من بين أعضاء المجلس التشريعي ، وهو أيضاً رئيس الحزب

السياسي الذي يحصل على أغلبية مقاعد مجلس النواب، ويقوم البرلمان بتعيين رئيس الوزراء

أولاً: النظام القانوني الياباني:

صيغ النظام القانوني في اليابان على غرار نظام القانون المدني الأوربي وتأثر بالقوانين الأنكلو – أمريكيـــة، وتراجع القوانين التشريعيـــة في المحكمة العليا، وتقبل اليابان السلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية بتحفظات.

ثانياً: الهيئة التنفيذية:

أ. رئيس الدولة/ الإمبراطور أكيهيتو منذ عام 1989.

ب. رئيس الحكومة.

جـ. وزير الخارجية

د.مجلس الوزراء يعينه رئيس الوزراء (المادة 68 من الدستور الياباني)

ونظام الإمبراطورية ملكـــي وراثـــي، ويعين مجلس النواب رئيس الوزراء، وينص الدستور الياباني على أن يحصل رئيس الوزراء على الأغلبية البرلمانية لذا يصبح زعيم الأغلبية سواء كان حزباً أو ائتلافاً رئيساً للوزراء عقب الانتخابات التشريعية (المادة 67 من الدستور الياباني).

يعتبر الإمبراطور رمزاً وطنياً ويقوم بمهام بروتوكولية فقط ولا دخل له في الأمور السياسي(المادة 1 من الدستور الياباني)، في حين يكون رئيس الوزراء المعني بالشؤون السياسية (المادة 72)(**أشعيا** ، 2008**: 28).**

ثالثاً: الهيئة التشريعية:

تتمثل الهيئة التشريعية في اليابان بالبرلمان الذي يسمى بالدايت أو الكوكاي Kokaiوالذي يتكون من مجلسين:

1- مجلس المستشارين أو السانجي- إن Sangi-in ويتكون من 242 مقعداً، ومدة خدمة العضوية فيه 6 سنوات، وينتخب نصف الأعضاء كل ثلاث سنوات، وينتخب 100 عضو على مستوى اليابان بأسلوب نظام التمثيل النسبي بينما

ينتخب الأعضاء الآخرون مباشرة من خلال الانتخابات التي تجرى على مستوى المحافظات، ولا يمكن حل مجلس المستشارين.

2- مجلس النواب أو الشوجي – إن Shugi – in ويتكون من 480 مقعداً، ينتخب 180 منهم من 11كتلة إقليمية على أساس التمثيل النسبي وينتخب 300 من الدوائر الانتخابية على أساس مقعد عن كل دائرة، وينتخب - الأعضاء بالاقتراع الشعبي المباشر أو القائمة ومدة خدمتهم أربع سنوات، ويمكن لرئيس الوزراء حل مجلس النواب والدعوة إلى انتخابات عاجلة.

هناك ثلاثة أنواع من الدورات البرلمانية في اليابان وتعرف على التوالي بالاعتيادية وغير الاعتيادية والخاصة تعقد الدورة الاعتيادية في شهر كانون الثاني من كل عام وتستمر مائة وخمسين يوماً أما الدورة غير الاعتيادية فيُدعى إليها عندما يكون البرلمان في عطلة ولكن مجلس الوزراء أو أعضاء البرلمان يرون أنه بحاجة للانعقاد أما الدورة الخاصة فتعقد بعد انتخابات مجلس النواب لاختيار وتعيين رئيس الوزراء الجديد، ويلقي رئيس الوزراء الياباني خطابه عند توليه منصبه أو يلقيه القائم بأعمال رئيس الوزراء في بداية الدورة البرلمانية الاعتيادية وفيه يحدد أهدافه السياسية.

رابعاً: الهيئة القضائية:

تعد المحكمة العليا أعلى هيئة قضائية في اليابان، وتتألف من رئيس القضاة وأربعة عشر قاضياً، ويعين الإمبراطور رئيس القضاة بعد أن يحدده مجلس الوزراء حسب ما جاء في المادة السادسة من الدستور الياباني، بينما يعين مجلس الوزراء الأربعة عشر قاضياً الآخرين.

أهم ما يميز الحياة السياسية في اليابان التعددية الحزبية وتعدد الآراء والتي تعتبر ضمان لتحديد المسؤولية السياسية، وإذا لم يتطابق العمل الحكومي مع الوعود التي قطعتها الأحزاب قبل وصولها سدة الحكم فالناخبين سيعبرون عن سخطهم في

الانتخابات المقبلة، وعليه فالتعددية الحزبية هي بمثابة طريقة لترسيخ الديمقراطية السياسية ومؤشر على شعبية الأحزاب الحاكمة والمعارضة.

يجري انتقال السلطة عبر الانتخابات الحرة، والتداول السلمي للسلطات يكون على مستوى قمة الهرم السياسي وقاعدته، ولا توجد أي عوائق أمام أي نوع من النشاط السياسي الذي يعبر عن التنافس السياسي ولا توجد أية عوائق سياسية ــ دستورية ضد حرية الرأي أو نقد الحكومة، بل توجد مفاهيم متفق عليها وثابتة ومقبولة من الجميع في العمل السياسي ومفهوم الخصومة مفهوم مقبول داخل النظام والتنافس يكون بطريقة سلمية وبرلمانية، وتلتقي الأحزاب المتنافسة الموجودة في الحكم على مفهوم الحل الوسط أي لا يوجد حل نهائي واحد فقط، وكافة المناقشات داخل المؤسسات الحكومية والدستورية بين القوى السياسية تتصف بهامش واسع من المرونة سواء كانت داخل الأحزاب أو خارجها من خلال التصويت في البرلمان وحرية التعبير، فالحياة السياسية وآلياتها تستوعب كافة الاتجاهات في إطار نظام سياسي ودستوري يخلق جو من الاستقرار السياسي في الدولة **(أشيعا**، 2008**: 30).**

فاليابان **تتبنى النظام الديمقراطي الليبرالي** بمفهومه السياسي المتعلق بالتعددية والديمقراطية والاقتصاد الحر ضمن نظام حكم ملكي دستوري، يرأسها الإمبراطور وهو محدود الصلاحيات رئيسا تشريفيا، ويعرفه الدستور رمزاً للدولة ووحدة البلاد، ويكون رئيس الوزراء على رأس الحكومة في السلطة التنفيذية، وعلى العكس من الديمقراطيات الغربية، فقد تميز النظام السياسي الياباني بهيمنة حزب واحد عليه. وهذا الحزب هو الحزب الليبرالي الديمقراطي،حيث استطاع الاستمرار في السلطة منذ تأسيسه عام 1955م حتى عام 2009م عندما خسر الانتخابات أمام الحزب الديمقراطي. أما السلطة التشريعية فيمثلها البرلمان المؤلف من مجلسين؛ مجلس النواب ومجلس المستشارين. أما السلطة القضائية فهي مستقلة عن السلطة التنفيذية والتشريعية **(خريسان، 2009).**

وأما نظامها الاقتصادي، فقد تبنت اليابان منذ عام 1946 **إستراتيجية وقف الانهيار الاقتصادي** الذي نتج عن التدمير العسكري الأمريكي لليابان وقد عرفت تلك الإستراتيجية **بمبدأ يوشيدا** (Yoshida Doctrin) نسبة إلى رئيس الوزراء الياباني شوغيرو يوشيدا الذي حكم رئيساً للوزراء خمس مرات (1946-1954م)، وتمحورت سياساته بالتركيز على التنمية الاقتصادية الداخلية وعدم رصد أية مبالغ في الموازنة اليابانية لأغراض الدفاع أو المشاركة في أعمال عسكرية داخلية أو إقليمية أو دولية **(أشعيا،** 2008**: 1).**

وقد شهدت اليابان طفرة اقتصادية منذ عام 1960م، وأطلق عليها بالمعجزة الاقتصادية، وذلك اعتمادا على مبدأ يوشيدا Yoshida Doctrine، حيث دخلت اليابان في مرحلة النهضة الشاملة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ولتصبح قوة اقتصادية تأتي في المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وأهم ما تميز به الاقتصاد الياباني هو وجود فائض تجاري بشكل مستمر وفائض في المدفوعات مع بقية العالم **(خريسان، 2009).**

أما النظام السياسي الصيني: فهي دولة تعتمد النظام الاشتراكي للحكم، كما تقوم على نظام الحزب الواحد "الحزب الشيوعي"، الذي يهيمن على أدق مفاصل الحياة، ويحرم التعددية السياسية، ويمنع قيام أي أحزاب معارضة.

وتأسس الحزب الشيوعي الصيني في مدينة شنغهاي في الأول من يوليو عام 1921م، واتخذ من الماركسية-اللينية وأفكار "ماو تسي تونج" دليلاً مرشداً له **(فرحان ب،** 1998**).**

وأما النظام الاقتصادي الصيني؛ فهو نظام له خصوصية كبيرة، فمنذ بداية حكم الزعيم دينغ بينغ في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، جاء ببرنامج الإصلاحات الأربعة وأدخل فلسفة جديدة على الاشتراكية، فظهر مفهوم "الاشتراكية بصفات صينية"، أو "رأسمالية بمواصفات صينية" أي أنها رأسمالية لكنها بشروط وتطبيقات تختلف عن الرأسمالية الغربية.

وذلك أن النظام الاقتصادي الصيني هو نظام تحركه أسس رأسمالية الدولة بتوجيه وسيطرة من الحكومة، وهو ما لا يتقابل مع النموذج الرأسمالي التقليدي الذي لا يحبذ أبداً توغل الدولة في الاقتصاد. فقد استطاعت الصين أن تنتزع مركز اليابان كثاني أكبر اقتصاديات في العالم، ومن المتوقع أن تنافس الولايات المتحدة على مركزها الأول عام 2025 **(بن هويدان، 2011).**

7.4 اشتراك اليابان والصين في العديد من الجان

مثل مشاركتهما في المحدثات السداسية الخاصة بالملف النووي الكوري الشمالي، والتي تم إنشاؤها في عام 2003 قاعدة انطلاق لإيجاد حل سياسي ودبلوماسي للأزمة الكورية الشمالية عبر اشراك الأطراف المعنية بالأزمة وهي (الولايات المتحدة، والصين وروسيا واليابان والكوريتان. حيث عقدت سلسلة من المحادثات السداسية لحل النزاع)(**Niksch , 2006 , pp. 1-2).**

كما يشترك كلا البلدين بالإضافة إلى كوريا الجنوبية في القمة الثلاثية التي أرست قاعدة للتعاون الثلاثي بين هذه الدول، بالإضافة إلى اشتراكهم في عضوية "التجمع الاقتصادي لشرق آسيا"، الذي يضم دول الآسيان بالإضافة إلى كوريا الجنوبية، والتي تهدف إلى تطوير وتوثيق التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء. أضف إلى ذلك تعقد كلا البلدين حوارات أمنية سنوية باشتراك مسؤولين مدنيين من وزارة الخارجية إلى جانب المسؤولين العسكريين**(قنديل، 2011: 58).**

الفصل الخامس

القضايا العالقة في العلاقات اليابانية-الصينية

1.5 أهم القضايا العالقة بين اليابان والصين:

إن حقيقة العلاقات اليابانية-الصينية بالغة التعقيد وذلك نتيجة كثرة الملفات العالقة بين البلدين. وسنحاول التعرض لأهم هذه الملفات بإيجاز مع إبداء وجهة نظر كل من الطرفين، كما يلي:

1.1.5 التعاون الأمني الياباني-الأمريكي

إن الدور المهم الذي لعبته اليابان في الحرب الكورية (1950م-1953م)، وبروز أهميتها في الحرب الباردة دفعت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان إلى بناء تحالف إستراتيجي عبر معاهدة" التعاون المشترك والأمن "، التي جرى التوقيع عليها في 19 كانون الثاني من عام 1960م، وبسبب استمرار التهديدات الكورية الشمالية والإنفاق العسكري الضخم للصين أصبح من الضروري المحافظة على العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة واليابان.

ترتبط اليابان بعلاقات إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية تتجسد في المعاهدات والاتفاقيات الأمنية المنبثقة عنها الموقعة بين البلدين، فقد وقعت اليابان مع الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة أول معاهدة في الثامن من شهر أيلول عام 1951 م "معاهدة سان فرانسيسكو" والتي أنهت الاحتلال العسكري على جميع اليابان باستثناء أيوجيما "بقيت تحت الاحتلال حتى عام 1968م" وأوكيناوا "بقيت تحت الاحتلال حتى عام 1972م"، وبموجب المعاهدة تم إعادة السيادة لليابان، ولكنها قضت بتواجد فرق وقواعد عسكرية أمريكية على امتداد الإقليم الياباني، وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة تعهدت بموجب "معاهدة سان فرانسيسكو في الدفاع عن اليابان "ضد أي عدوان خارجي يقع عليها، والمعاهدة إحدى نتائج الحرب العالمية الثانية التي أسفرت عن هزيمة اليابان واحتلالها من قبل الولايات المتحدة حيث فُرض على اليابان حينذاك

التخلي عن جميع مظاهر التسلح العسكري الهجومي وصياغة دستور سلمي للبلاد مناهض لعودة الروح العسكرية، وبسبب الدور المهم الذي لعبته اليابان كموقع متقدم في الحرب الكورية وقعت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان معاهدة جديدة شكلت تحالفاً إستراتيجياً يرسم العلاقات بين البلدين وعرفت بمعاهدة "التعاون المشترك والأمن "، وتم التوقيع عليها في 19كانون الثاني من عام 1960 م، وبموجب البند السادس من هذه المعاهدة الإستراتيجية تم التوصل إلى اتفاقية أمنية بين الطرفين سميت باتفاقية" وضع القوات الأمريكية." **(المحسن،2011).**

كانت معاهدة التعاون قد سمحت للولايات المتحدة الاحتفاظ بقواعد عسكرية في اليابان بتعداد 50 ألف جندي أمريكي إلا أن اعتراض اليابانيين تصاعد على تواجد القواعد العسكرية الأمريكية في اليابان لما تسببه من ضوضاء وتلوث ومشاكل اجتماعية، وبهذا السياق يعقد الطرفان مباحثات مستمرة حول إعادة انتشار القوات الأمريكية في اليابان، ومناقشة القضايا المشتركة التي تهم كل من الولايات المتحدة واليابان والتي تشمل كوريا الشمالية، الحرب ضد الإرهاب، إعادة إعمار العراق، ملف أفغانستان، برنامج إيران النووي، والإصلاحات المقترح إدخالها إلى مجلس الأمن، بالإضافة إلى تطوير مشروع نظام الدفاع الصاروخي المشترك.

حيث أصدرت الولايات المتحدة واليابان في عام 1996م البيان المشترك للتعاون الأمني، وعدلتا بموجبه مبدأ التعاون الدفاعي الذي وضعتاه في عام 1978. وفي سبتمبر عام 1997م، حددت الولايات المتحدة واليابان رسميا مبدأ التعاون الدفاعي الجديد. وفي (24/مايو/2004م) أجاز البرلمان الياباني مشاريع القوانين المتعلقة بمبدأ التعاون الدفاعي الياباني-الأمريكي، الأمر الذي يدل على تأسيس نظام جديد لتعزيز التعاون الأمني بين الولايات المتحدة واليابان وتولي الصين اهتماما بالغا للقضايا المتعلقة بتايوان واتجاه تطور القوة العسكرية اليابانية. وقد عبرت الصين عن مواقفها المعنية عبر وسائل مختلفة حتى الآن **(موقع China ABC، 2005).**

وحقيقة الأمر تخشى الصين من الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على اليابان من أجل إعادة التسلح، وذلك لتحويل اليابان إلى "بريطانيا الشرق"، أي أن تكون الحليف الأساسي للولايات المتحدة في آسيا، على غرار وضع بريطانيا في أوروبا. الهدف المعلن من تسلح اليابان هو مواجهة التهديد الكوري الشمالي، ولكن المستهدف أساسا هو الصين. وقد تمثل ذلك في إعلان اليابان في ديسمبر 2005م عن أن الصين تشكل تهديدا لأمن اليابان نتيجة تزايد إنفاقها العسكري، ثم إعلانها عن إنشاء حائط للصواريخ بالتعاون مع الولايات المتحدة موجه ضد كوريا الشمالية، ولكنه قد يكون موجها بالأساس ضد الصين.

وفي هذا الإطار، تسعى الولايات المتحدة في حث اليابان على إعادة التسلح لتوظيفها ضد الصين في شرقي آسيا. ففي خطابه في طوكيو في (13/ أغسطس/ 2004م)، حث كولن باول، وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، اليابان على التخلي عن دستورها السلمي إذا أرادت أن تنضم إلى العضوية الدائمة لمجلس الأمن **(سليم،** 2011**: 50).**

2.5 قضية تايوان

إن الموقف الصيني من العلاقات بين اليابان وتايوان واضح، وهو أن الصين لا تعترض على الاتصالات الشعبية بين اليابان وتايوان، لكنها تعارض بحزم أية اتصالات رسمية بأي شكل لخلق "صينين"، أو "صين واحدة وتايوان واحدة".

ومن وجهة نظر الصين فإن أشد المسائل حساسية هي قضية تايوان. وحسب تعبير الحكومة الصينية فإن:"تايوان تشكل المسألة الأهم والأكثر حساسية في صلب العلاقات الأمريكية- الصينية **"(الهواري،** 1998**: 209).**

وتعد مسألة استقلال تايوان عن الصين مرفوضة تماما من جانب بكين، وذلك عقب الثورة الشيوعية في الصين، وانتصار الحزب الشيوعي بزعامة ماوتسي تونغ، في الحرب الأهلية الصينية، حيث اضطر تنظيم الكومينتانغ الذي حكم الصين بقيادة

الجنرال تشانغ كاي شيك، للانسحاب إلى جزيرة تايوان، وأطلق على حكمه فيها اسم "الصين الوطنية"، معتبرا إياها الحكومة الشرعية للصين، وفعليا، أصبحت الصين وتايوان في حالة حرب وليس بينهما أي اعتراف متبادل.والذي ساعد على ذلك طبيعة الانشطار في بنية النظام الدولي، والمتمثلة في بداية الحرب الباردة، وفرض توازن القوى، وطبيعة المصالح الأمريكية. ففي عهد إدارة هاري ترومان، عام 1950 م تم وضع الأسطول السابع الأمريكي في مضيق تايوان من أي تهديد صيني. وفي عام 1954 م تم توقيع معاهدة أمنية ذات صفة دفاعية بين الولايات المتحدة وتايوان، وساعدت الولايات المتحدة تايوان لتصبح الممثل الشرعي والوحيد في الأمم المتحدة، وأصبحت عضوا دائما في مجلس الأمن في حقبتي الخمسينات والستينات**(عثمان، 1996: 184-185).**

ومن ناحية أخرى، فقد كسبت الصين جولات دبلوماسية عدة في حربها الدبلوماسية مع تايوان حيث مهدت "دبلوماسية تنس الطاولة"، في مطلع السبعينات على تطبيع العلاقات بين بكين وواشنطن والتي انعكست سلبا على تايوان، ففي 25 أكتوبر 1971م تم إخراج ممثلها من الأمم المتحدة وحل محله مندوب الصين، وذلك بمقتضى القرار 2758 الذي ينص على أن مندوب جمهورية الصين الشعبية هو المندوب الشرعي الوحيد للولايات المتحدة، وأن جمهورية الصين الشعبية هي إحدى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن،كما يقضي القرار بإعادة جميع الحقوق المشروعة للصين الشعبية في الأمم المتحدة، وطرد مندوب " سلطات " تايوان من المنظمة. وقد تم وضع السلطات بين قوسين دلالةً على عدم الاعتراف بتايوان كدولة تتمتع بسيادة كاملة.**(ناجي، 2002: 176).**

وبدخول عام 1978م، لحقت تايوان انتكاسة سياسية أثر إعلان الولايات المتحدة إنهاء العلاقات الدبلوماسية معها، وإنهاء مفعول معاهدة الأمن والدفاع المشترك، وسحب القوات العسكرية الأمريكية المرابطة في تايوان، بيد أن البيان المشترك عام 1979م استهدف صيغة توازنية ورؤية مستقبلية مفادها: في حين

تضمن تأييد وجهة النظر الصينية بوحدة وسيادة أراضيها، أبرز تعهدا أمريكيا بأن لجوء الصين إلى أية وسيلة غير القنوات السلمية، لفرض الاتحاد، سيكون مدعاة للتدخل الأمريكي لصالح تايوان، بمعنى تأكيد الولايات المتحدة استمرارية موقفها في: بيان شنغهاوي"، من حيث اعترافها بما يذهب إليه كل الصينيين على كل من جانبي مضيق تايوان، من أن الصين دولة واحدة وأن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين، أي القبول بمبدأ الصين الواحدة حلاً للمشكلة، ومقدمةً لإقامة علاقات دبلوماسية مع بكين، شريطة اعتماد آلية الحوار عبر الوسائل غير العسكرية لبلوغ هدف صين الواحدة.

ومن ناحية أخرى اتسمت التفاعلات والعلاقات الصينية التايوانية من الشد والجذب، حيث اشترطت تايوان لإقامة علاقات رسمية مع الصين الشعبية، بداية، تخلي الأخيرة عن مبدأ استعمال القوة ضدها، ومباشرة إصلاحات ديمقراطية، وتضيق هوة الفوارق المادية القائمة بينهما، ومن ناحيتها، حرصت الصين على تأكيد أن التكامل الاقتصادي واسع النطاق مع تايوان(من تجارة مباشرة وتبادل اقتصادي، وتعاون في مجالات التكنولوجيا والبحث العلمي، والإعلان والنقل وغيرها) مقدمة أساسية تسهل عملية إعادة التوحيد سلميا، وبالمقابل سمحت تايوان لمواطنيها بالسفر إلى الصين، وتشجيع الاستثمارات وتبادل مستلزمات الإنتاج، ولإنجاح مساعي الوحدة وافقت الصين على اعتماد صيغة " أمة واحدة بنظامين مختلفين"، بحيث يترك لهذا الفرع حرية إدارة شؤونها الداخلية في حين يحتفظ الأصل بمسؤوليات الدفاع والشؤون الخارجية**(عثمان، 1996: 185-186).**

وحقيقة الأمر أنه أثناء تولي تشانغ كاي شيك ونجله إدارة شؤون الحكم في تايوان لم يتنازلا أبدا عن موقفهما المؤيد لصين واحدة حتى مطلع 1988م، لكن عندما أصبح لي دينغ هوى رئيسا لتايوان، والذي تولى شؤون الحكم لمدة 12 عاما، قام بممارسة أنشطة تشجع عملية انفصال تايوان، حتى أصبحت القوة الانفصالية قوة رئيسية في مجال السياسي داخل أروقة الجزيرة؛ فعلى الصعيد الدولي قامت السلطة التايوانية بدءاً من عام 1988 م بتنفيذ ما أطلقت عليه " دبلوماسية البحث في المسائل

الخاصة " التي تعني التخلي عن مبدأ صين واحدة، وفتح أفاق دولية. حيث سعت تايوان للحصول على عضوية الأمم المتحدة، وعلى تمثيل دبلوماسي أوسع مع دول العالم (حيث لا تعترف بتايوان حاليا سوى 23 دولة فقط).

وأقامت تايوان مزيدا من الروابط مع دول جنوب المحيط الهادئ عبر تقديم مساعدات سنوية تبلغ أكثر من نصف مليار دولار. بل حاولت استغلال حالة الإفلاس المالي للأمم المتحدة، وتقديم مساعدات عاجلة قيمتها مليار دولار، نظير المساعدة في إدراج مسألة عضوية تايوان للأمم المتحدة ومراجعة قراراها الذي اتخذته عام 1972م**(عثمان،1996: 186).**

ومن ناحية أخرى، فقد اتبعت الصين سياسات عدة من شأنها تقليص حدة الدعوات الاستقلالية في تايوان، يمكن إجمالها في الآتي **(ناجي، 2002: 176):-**

1- الحيلولة دون توفير دعم دولي لتايوان يمكن أن يدفعها للاستقلال، وإبراز محاولات للحيلولة دون ذلك، إفشال محاولة تايوان للانضمام إلى الأمم المتحدة، وهي المحاولات التي بدأت عام 1993م وتكررت 9مرات كان آخرها الطلب الذي تقدمت به في أغسطس 2002 م كي تمثل في الأمم المتحدة تحت مسمى جمهورية الصين.
2- الرفض الحاسم لإقامة أية علاقة دبلوماسية بين تايوان وأية دولة من دول العالم؛ بل هددت بكين بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع أية دولة تقيم علاقات دبلوماسية مع تايوان.
3- الرفض القاطع للتعاون العسكري المتزايد بين واشنطن، وذلك لأن واشنطن تعتبر المصدر الرئيسي للسلاح إلى تايوان.

وفي حين تزعم بكين أن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين، فإن تايوان تؤكد على حقها في الاستقلال، بل إن الرئيس التايواني "شين شوا بيان" الذي أعيد انتخابه مؤخراً، اتخذ بالفعل عدة خطوات نحو الاستقلال بتايوان، ودعا إلى استفتاء على مشروع دستور جديد للبلاد عام 2006 م. وقد حذرت الصين من أن هذا السلوك قد

يدفع الصين لاستخدام القوة المسلحة للحيلولة دون استقلال تايوان، صحيح أن الصين اعتادت على مثل هذه الدعوات الانفصالية من حكام تايوان، لكنها لم تواجه قبل ذلك برئيس تايواني مثل شين، الذي يبدو جاداً في قيادة تايوان نحو الاستقلال **(عبد الله ، 2004).**

كما ذكر رئيس الوزراء الياباني" ياسو فوكودا" في 28 ديسمبر 2007 م "أن اليابان لا تؤيد محاولات السلطات التايوانية في سعيها للحصول على عضوية الأمم المتحدة من خلال "استفتاء" وتحركاتها التي قد تغير الوضع الراهن للعلاقات بين جانبي المضيق، كما أكد" فوكودا "أن اليابان لن تقدم دعما لمزاعم مثل "صين واحدة، وتايوان واحدة" و"استقلال تايوان" أو محاولات السلطات التايوانية الانضمام إلى الأمم المتحدة للحصول على العضوية من خلال "استفتاء ."**(الصين اليوم:2007).**

حيث أبدى" فوكودا" تعهداته خلال حديثه مع رئيس مجلس الدولة الصيني ون جيا باو، وقال "إننا نعرف أن قضية تايوان تتعلق بمصالح الصين الأساسية، ونحن نفي بوعودنا ." كما أشار إلى أنه ما من تغيير في موقف اليابان بشأن قضية تايوان كما هو منصوص عليه في البيان المشترك بين الصين واليابان .

وأعرب رئيس مجلس الدولة الصيني ون جيا باو عن تقديره لإعلان فوكودا الرصين بشأن معارضة اليابان "لاستفتاء عضوية الأمم المتحدة" الذي تريد أن تجريه السلطات التايوانية .

وقال ون إن "الصين تقدر موقف اليابان من التمسك بسياسة صين واحدة ومعارضتها استقلال تايوان ."**(الصين اليوم:2007).**

توصلت الصين واليابان إلى توافق حول قضية تايوان، والتعاون الدفاعي الثنائي خلال مشاورات أمنية دفاعية جرت ببكين 31 مارس 2008م،وقال ما شياو تيان نائب رئيس الأركان العامة لجيش التحرير الشعبي الصيني إن " المشاورات جرت على خلفية التحسن والنمو المستمرين للعلاقات الصينية- اليابانية، ومن ثم كان

لهما أهمية ملموسة في تعزيز الثقة المتبادلة للدفاع الثنائي، وتوسيع التبادلات في هذا الصدد."

ووفقا لمصادر وزارة الدفاع الصينية، ذكر ما شياو تيان الذي تولى الرئاسة المشتركة للمشاورات، الثامنة من نوعها، مع نائب وزير الدفاع الياباني كوهى ماسودا، إن الجانبين معنيان بالسلام والاستقرار عبر مضيق تايوان.وأطلع ما شياو تيان ضيفه ماسودا على سياسات الصين، وموقفها بشأن قضية تايوان، معربا عن مخاوف بلاده في هذا الصدد، بينما رد ماسودا على جميع هذه المخاوف الواحدة تلو الأخرى. وأكد مجددا إن موقف اليابان إزاء قضية تايوان ثابت، وأن الالتزامات التي نصت عليها الوثائق السياسية مثل البيان الصيني - الياباني المشترك، لم تتغير.

كما توصل الجانبان إلى توافق حول التبادلات والتعاون في مجال الدفاع. واتفقا على اتخاذ خطوات لتعزيز تبادل الزيارات عالية المستوى، والتبادلات بين صغار الضباط، والحفاظ على التبادلات عالية المستوى بين وزارتي الدفاع. كما وافقا على عقد الجولة الأولى من مشاورات الخبراء حول الاتصال البحري بين وزارتي الدفاع الصينية واليابانية في إبريل.وقال ماسودا في مؤتمر صحفي عقب المشاورات إن الجانبين تبادلا وجهات النظر " بصراحة"، وأن الصين قدمت " توضيحا مفصلا للغاية " فيما يتعلق بالمخاوف اليابانية. وأعرب عن أمله في أن يواصل الجانبان تدعيم التبادلات العملية، وتعزيز الثقة الإستراتيجية المتبادل(**صحيفة الشعب اليومية اون لاين، 1-4-2008**).

فقضية تايوان من القضايا التي تعلن الصين صراحة أنها يمكن أن تستخدم فيها القوة العسكرية، في حال سارت الأمور عكس ما تريد من عودة تايوان إليها، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من أراضيها. وقد توترت الأجواء في المنطقة أكثر من مرة، ومن ذلك عام 1996م. ومن المعروف أن هذه القضية من بين القضايا التي تحرص الصين على الحصول على اعتراف دولي بخصوصها، ومن ذلك ما حصل مع الولايات المتحدة واليابان عند تطبيع العلاقات معها. ومن هنا، كان اعتراضها

على دعوة كبار المسؤولين التايوانيين لزيارة اليابان، حتى وإن كان ذلك في مناسبات رياضية، أو لأسباب علاجية، كما أنها عارضت بشدة توسيع نطاق التحالف الأمريكي-الياباني ليشمل المناطق المحيطة، بما يعني شموله تايوان **(عابدين، 2011: 87).**

3.1.5 قضية "جزر دياويو" كما تطلق عليه الصين أو جزر سينكاكو كما تطلق عليه اليابان.

إن جزر دياويو أو سينكاكو هي جزر تتبع لجزيرة تايوان، وتقع في بحر الصين الشرقي على بعد 92 ميلا بحريا شمال شرقي مدينة كيلونج بتايون، وتضم جزيرة دياويو، وجزيرة هوانجوي، وجزيرة تشيوي، وغيرها من الجزر الصغيرة. وظلت جزر دياويو جزءا من الأراضي الصينية منذ القدم، وهي جزء لا يتجزأ من أراضي الصين مثل تايوان.

تستند السيادة الصينية على هذه الجزر إلى أدلة تاريخية وقانونية عديدة. فقد جاء في "بيان القاهرة"، الذي أصدرته الصين والولايات المتحدة وبريطانيا في ديسمبر عام 1943م، أنه يجب على اليابان أن تعيد إلى الصين الأراضي المحتلة، ومن بينها شمال شرقي الصين وتايوان وجزر بنجهو.

كما أشارت في البيان إلى أن " هدف الدول الثلاث هو طرد اليابان من جميع الجزر التي اغتصبتها أو احتلتها في المحيط الهادي بعد نشوب الحرب العالمية الأولى عام 1914 وإعادة الأراضي الصينية التي اغتصبتها مثل مناطق منشوريا وتايوان وجزر بنجهو إلى الصين.

وتناولت موقف الحلفاء ضد اليابان خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها اتخذت قرارات حول آسيا. وحضر الاجتماع الرئيس فرانكلين روزفلت رئيس الولايات المتحدة وونستون تشرشل رئيس وزراء المملكة المتحدة، والقائد العام تشان كاي شيك من جمهورية الصين.

"إعلان القاهرة" أو بيان القاهرة الذي تم التوقيع عليه يوم 27 نوفمبر 1943م وأذيع في القاهرة في 1 ديسمبر 1943م، أكد الحلفاء العزم على استمرار نشر قوة عسكرية في فرنسا حتى الاستسلام غير المشروط. البنود الرئيسية الثلاث للإعلان القاهرة هي أن "تتجرد اليابان عن أي أرض احتلتها منذ الحرب العالمية الأولى"، "جميع الأراضي التي سرقتها اليابان من الأرمن، مثل منشوريا وفورموزا وبسكادورز وهونجالدنجا تعاد إلى جمهورية الصين "، و"في الوقت المناسب كوريا تصبح حرة ومستقلة" **(مؤتمر القاهرة).**

وفى 26 يوليو 1945م وجه الرئيس ترومان "نداء إلى الشعب الياباني " عرف فيما بعد بنداء" بوتسدام "وكان يطلب فيه من اليابان استسلاما غير مشروط تحت طائلة عملية تخريبية سريعة وشاملة دون أن يشير إلى القنبلة الذرية، وكان هذا النداء أكبر من دعوة إلى الاستسلام خلاصته أن اليابان ستحرم من ملكيتاها وأن سيادتها لن تتجاوز حدود جزرها الوطنية وأن العسكريين اليابانيين سيحاكمون وسيعاقبون بينما ستضمن حرية الكلام والدين والفكر وتحترم الحقوق الأساسية للإنسان. وأن اليابان ستشهد نهاية صناعتها وجيشها وستدفع تعويضات الحرب ثم تحتلها قوات الحلفاء أما إذا قبلت اليابان بالاستسلام السريع فإن جنودها سيسمح لهم بالعودة إلى بلادهم ثم تقصر مدة احتلال الحلفاء لأراضيها وأضاف " نحن لا ننوي استعباد الشعب الياباني ولا القضاء على الوطن الياباني " ورغم أن هذا النداء قد وجد التأييد في مجلس الحرب الأعلى الياباني وقبله الإمبراطور من الناحية المبدئية إلا أن اليابانيين قد فضلوا الانتظار على أمل أن تجري وساطة سوفيتية وأعلن "سوزوكى" رئيس الوزراء خلال مؤتمر صحفي عقده في 29 يوليو أنه لا علم له بنداء بوتسدام ولم يصدر أي جواب رسمي حتى تقرر إلقاء القنبلة الذرية. وفى 3 أغسطس أمر ترومان باستعمال القنبلتين الذريتين الموجودتين وعينت أربعة أهداف محتملة لها: هيروشيما، كوكورا، نيفانا، ناجازاكى وحملت القنبلتان إلى جزيرة تينيان حيث توجد مجموعة إقلاع لحملها وفى 6 أغسطس انطلق سرب من ثلاث طائرات " ب 29 "

باتجاه هيروشيما تحمل إحداها القنبلة الذرية يقودها الكولونيل بول تيبتس جيروم أما الطائرتان الأخريان فقد كانتا للمواكبة والاستطلاع بحيث أن الكولونيل اكتفى بإرسال البرقية التالية " رأيت المدينة وهدمتها "**(زكى،2010).**

وأكد بيان "بوتسدام" الذي صدر في عام 1945م ضرورة تنفيذ بيان القاهرة. وفي أغسطس عام 1945، أعلنت اليابان قبولها لبيان "بوتسدام"، والاستسلام بدون شرط، الأمر الذي يعني إعادة اليابان جزيرة تايوان والجزر التابعة لها إلى الصين**(باكير**، 2005).

أما اليابان جزر سينكاكو كما تطلق عليها اليابان، أو جزر دياويو كما تطلق عليها الصين، تعتبرها اليابان جزءاً لا يتجزأ من أراضيه، وأنه تخضع للسيادة اليابانية، وأنها كذلك منذ عام 1895م، وأنها بعد الحرب العالمية الثانية خضعت للإدارة الأمريكية، شأنها شأن كل الأراضي اليابانية، وأن الصين لم تعترض على أي من هذه الممارسات السيادية اليابانية. وحتى عندما تم تطبيع العلاقات بين البلدين في عام 1972م، لم تثر هذه القضية، وإنما بدأت في إثارتها، بعدما ظهر أن المنطقة المحيطة بها غنية بالنفط. ومن ثم، فإن اليابان تشكك في حجية الطرح الصيني، سواء في جوانبه التاريخية، أو الجغرافية أو الجيولوجية أو القانونية، معتبرة أن الجزر ليست جزءا من تايوان**(Ministry of foreign of Japan , 2010)**.

احتلت الولايات المتحدة اليابان بعد أن انتصرت عليها في الحرب العالمية الثانية. وفي عام 1951 وقع البلدان بشكل غير قانوني على معاهدة في سان فرانسيسكو بدون حضور الصين إحدى الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية.

وعلى الرغم من أن المادة الثانية من المعاهدة نصت على أن اليابان تخلت عن سيادتها على جزيرتي تايوان وبنغهو، ضمت المادة الثالثة بشكل خاطئ جزر داويو - التي سرقتها اليابان من الصين - وجزرا أخرى إلى منطقة ريوكيو التي كانت خاضعة لسيطرة الولايات المتحدة.وأعرب شو ان لاي، رئيس مجلس الدولة الصيني آنذاك، عن احتجاج الصين الشديد على المعاهدة وقال إن الحكومة الصينية لن تعترف

أبدا بمعاهدة سان فرانسيسكو. وفي بيان حول المياه الإقليمية صدر في عام 1958 قالت الحكومة الصينية إن اليابان لابد أن تعيد جميع الأراضي التابعة لجمهورية الصين الشعبية بما فيها تايوان والجزر المحيطة بها.

وبناء على ما سبق، فلا مجال للجدل في أن جزر دياويو تاريخيا جزء من الأراضي الصينية.

وإلى جانب الخلافات اليابانية الصينية على الجزر، **توجد خلافات حول تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري**، حيث تبلغ مساحتها بالنسبة للصين 877 ،019 كم^2، أما اليابان فتبلغ مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة والمياه الإقليمية 4 ،479 ،358 كم^2 **(موسوعة المعرفة الالكترونية).**

حيث بدأت الصين في السنوات الأخيرة في القيام ببعض التصرفات الاستفزازية من قبيل دخول سفن أبحاث إلى مناطق متنازع عليها، أو دخول طائرات أو قطع بحرية إلى مناطق خاضعة للسيادة اليابانية، أو دخول قوارب صيد للجزر المشار إليها كما حدث أخيراً في سبتمبر 2010م. وفي تلك المرة، تم اعتقال طاقم قارب الصيد الصيني، ومن ثم تم الإفراج عنهم فيما بعد **(عابدين، 2011: 86—87).**

4.1.5 الخلافات التاريخية

وهي قضية سياسية حساسة في العلاقات اليابانية الصينية. فمنذ عام 2001م، عدلت اليابان كتب التاريخ المدرسية، حيث تجاهلت، من وجهات نظر الصين، وحرفت تاريخ غزو اليابان للصين، كما كان للزيارات المتعددة لرئيس الوزراء الياباني الأسبق جونيتشيرو كويزومي تأثيرات سلبية في العلاقات اليابانية الصينية، حيث اندلعت تظاهرات مناوئة لليابان في الصين، وهي التظاهرات التي نظر إليها في إطار موافقة وتشجيع رسمي صيني لها **(عابدين، ج، 2005).**

حيث دعت اليابان وكوريا الجنوبية الصين لضبط التظاهرات المعادية لها التي انطلقت على أثر خلافات حول كتب تاريخ جديدة لليابان،وتشتكي الصين وكوريا

الجنوبية من أن الكتب الجديدة ترمي إلى تمجيد تاريخ اليابان الحربي والذي ما زال يشكل سبباً للتوتر في المنطقة، إضافة إلى أنها تحتوي على معلومات مغلوطة. وقال سفير اليابان في بيجينغ أن "على الصين اتخاذ الخطوات الضرورية لحماية الشركات اليابانية." وأكد أن هذه الكتب منشورة من قبل شركات خاصة وليست تابعة للحكومة.

واستدعت كل من الصين وكوريا الجنوبية سفيري اليابان لديهما وإبلاغهما عن استياء بلديهما.ومع تزايد مظاهر الاحتجاج، قال متحدث باسم الحكومة اليابانية في مؤتمر صحفي أنه يجب التعامل مع الموضوع بهدوء.

وكانت اليابان وافقت على مجموعة جديدة من كتب التاريخ تثير رواية الأحداث فيها احتجاجات من قبل كوريا الجنوبية والصين. ويضم أحد النصوص الثمانية نسخة مجددة لكتاب أثار احتجاجات دبلوماسية في عام 2001 استدعت سييؤل على أثرها سفيرها في اليابان مدة تسعة أيام، ويصف الكتاب ذبح اليابان لحوالي 300 ألف مدني في مدينة نانجينغ الصينية بأنه حادثة بدلاً من الإشارة إليه على أنه مجزرة كما هو معتمد في العالم**(news.bbc 2005:)**

5.1.5 معارضة الصين لمنح اليابان مقعد دائم في مجلس الأمن

ففي عام 2005م أعربت الصين عن معارضتها منح اليابان مقعداً دائماً في مجلس الأمن على اعتبار أن الصين تعتبر أن اليابان ستكون سلاحا أمريكيا ضد الصين، خاصة إثر المساعي الأمريكية الحثيثة لإقناع اليابان بتعديل دستورها، مما يمكنهم من عودة التصنيع العسكري، واستحداث وزارة الدفاع غير الموجودة أصلا في اليابان بحكم الدستور، والحق في استخدام القوة والانتشار في الخارج، وبالتالي دفع اليابان لأن تكون قوة نووية (لأن جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين يحتكرون القوة النووية بالإضافة إلى الباكستان والهند وإسرائيل) في وجه الصين لاستنزافها في سباق تسلح، تكون الولايات المتحدة الرابح الأساسي من ورائه **(المدني، 2005: 17)**.

وفي هذا الإطار، اعتبرت صحيفة "الشعب الصينية" اليومية الصينية في (14/أبريل/2005م) أن هناك دولاً أحق من اليابان لتكون عضوا دائما في مجلس الأمن، وأنه على اليابان أن تحل مسألة قديمة جديدة قبل النظر في مقعدها في مجلس الأمن، وهي: "أتود اليابان أن تكون دولة في الغرب أو آسيا؟"، في إشارة إلى التحالف الأمريكي-الياباني القوي على حساب دول المنطقة **(صحيفة الشعب اليومية الصينية، 14 ابريل 2005)**.

6.1.5 قضية الأسلحة الكيماوية التي تركتها اليابان في الصين

كانت اليابان قد استخدمت الأسلحة الكيماوية في حرب غزو الصين مخالفة للاتفاقيات الدولية. ودفنت وتركت القوات اليابانية عدداً كبيراً من الأسلحة الكيماوية، حينما استسلمت اليابان. وحتى الآن، تم العثور على أسلحة كيماوية تركتها اليابان في أكثر من 30 مكانا ببضع عشر مقاطعة صينية، الأمر الذي يشكل تهديدا خطير لسلامة أرواح الشعب الصيني وأملاكه. وكانت الحكومة الصينية قد احتجت رسميا على الحكومة اليابانية في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، مطالبة الحكومة اليابانية بحل هذه القضية. وفي 30 من يوليو عام 1999م، وقعت حكومتا اليابان والصين في بكين مذكرة حول تدمير الأسلحة الكيماوية التي تركتها اليابان داخل الصين وعبرت الحكومة اليابانية في المذكرة عن أنها ستهتدي بروح البيان المشترك الصيني-الياباني، واتفاقية السلام والصداقة الصينية-اليابانية، وتدرك أن هذه القضية ملحة وتعهدت بتنفيذ واجبات تدمير هذه الأسلحة ضمن اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية. وتجري حكومتا البلدين مشاورات حول تدمير هذه الأسلحة في أسرع وقت ممكن، وفقا لروح المذكرة **(حلمي، 2011: 78).**

7.1.5 مُطالبة اليابان الصين الشروع بالمزيد من الإصلاح السياسي، والسير في طريق الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون.

فإن اليابان تعتبر هذا الطريق طويلا، وتعتقد أن التطورات الاقتصادية وما يتلوها من تغيرات اجتماعية من شأنها أن تفتح الطريق نحو المزيد من التطور الديمقراطي. وهي تقارب هنا مع التجربة الكورية الجنوبية، مع أن هناك تباينا كبيرا بين الحالتين، ناهيك عن أن الحزب الشيوعي الصيني يمسك بكل التطورات، ويتحكم فيها، وهو قد أدخل الكثير من التعديلات، لكنها لا تزال بعيدة كثيرا عما تطالب به اليابان ومعها كل الدول الغربية. بطبيعة الحال **(Buch , 2009 pp. 6-7)**

أما الصين، فتعارض هذه المطالب لسببين رئيسين:

أ- ترى الصين أن حقوق الإنسان وتحقيق الديمقراطية شأن داخلي، وأن المطالبة حول ذلك أغراض تدخلية في صميم الاختصاص الداخلي للصين؛ فحقوق الإنسان والديمقراطية شأن داخلي، ولكل دولة أن تنظم علاقاتها برعاياها وفق ما ترى.

ب- ترى الصين لها خصوصيتها الخاصة، والتي تنبع من خصوصية الثقافة والتاريخ والحضارة، ومن ثم فإنه ليس بالضرورة أن يلتقي مفهومها لحقوق الإنسان والديمقراطية والمفهوم الغربي بهذا الشأن، فكل دولة في العالم- حسب قول جيانغ زيمين الرئيس الصيني الأسبق- تحاول تحقيق تقدم في هذا المجال بطريقتها الخاصة **(سلامة، 1996: 177).**

8.1.5 الخلاف حول الزحف الاقتصادي الصيني

من الواضح أن اليابان قد أسهمت في الصعود الصيني عبر المساعدات، والتكنولوجيات التي وفرتها، ولكنها الآن باتت تتخوف من هذا الصعود، وتحتاط من بعض جوانبه، وتخشى أن ينقلب هذا الصعود، وتحتاط من بعض جوانبه، وتخشى أن ينقلب هذا الصعود إلى هيمنة صينية تضر بمصالحها **(عابدين، 2011: 89).**

ففي الوقت الذي شهد فيه استمرار تحقيق الاقتصاد الصيني معدلات نمو هائلة، فإن الاقتصاد الياباني قد شهد فترة ركود طويلة، والذي جعلها تحتل المكانة الأولى على صعيد الصادرات. وهناك تحليلات ذهبت إلى أنها باتت تحتل المكانة الثانية على صعيد ترتيب الاقتصادات العالمية، مما يعني إزاحتها لليابان عن المكانة التي احتلتها لسنوات طويلة، ومن ثم كانت اليابان تطالب دائما بالمزيد من الانفتاح والإصلاح في بيئة الأعمال في الصين، وكانت تبرر قلة الاستثمارات اليابانية في الصين بعدم وضوح الرؤية بخصوص بعض الجوانب التنظيمية والقانونية، والتي تجعل المستثمر الياباني يذهب لبيئات أكثر تنظيما، على الرغم من أنها قد تكون الأعلى من حيث التكلفة في ظل الميزات الكثيرة الأخرى التي تتمتع بها الصين، من قبيل وفرة المواد الخام، ورخص العملة، والقرب الجغرافي، والتشابه الثقافي، ومع ذلك فقد كان الاستثمار في الصين أقرب إلى المغامرة (**Blumenthal , 2006 ,. 2-3**).

9.1.5 الملف النووي الكوري الشمالي:

بدأ تاريخ البرنامج النووي لكوريا الشمالية في منتصف الخمسينيات عندما بدأت الدولة تدريبها في معهد جوينت للأبحاث النووية في الاتحاد السوفيتي. ثم بدأت كوريا الشمالية برنامجا عاما للإنتاج النووي في ستينيات القرن الماضي بمساعدة الاتحاد السوفيتي السابق عندما أنشأت الحكومة في بيونغ يانغ مركز أبحاث نوويا في بيونك يانك على بعد 100 كيلومتر جنوب العاصمة، وبدأت الحكومة في تطوير أسلحة نووية في الثمانينات.**(موسوعة المعرفة الالكترونية)**

تتسم العلاقات اليابانية مع كوريا الشمالية بالتوتر المتصاعد بسبب قضايا خلافية منها البرنامج النووي لكوريا الشمالية، تجربة إطلاق الصواريخ ومسألة المختطفين اليابانيين(**Hughes:1999:51**).

تعد مسألة تطوير كوريا الشمالية لبرامجها النووية والصاروخية إحدى أبرز التهديدات الإقليمية التي تواجهها اليابان في المنطقة، وهي تشكل عامل شد وجذب بين البلدين **(Diplomatic Bluebook 2006 ,21-23)** .

إن أخطر توتر تمثل في قيام كوريا الشمالية بإطلاق سبعة صواريخ بتاريخ 2006/7/5، وسقوطها على بعد عدة مئات من الكيلومترات عن الساحل الياباني، الأمر الذي دفع اليابان للتقدم بشكوى رسمية إلى مجلس الأمن، وتصاعد التوتر أيضاً بين البلدين بعد إجراء كوريا الشمالية تجربة نووية تحت الأرض يوم 2006/10/9.

لقد أدت الزيارات المستمرة لرئيس الوزراء الياباني الأسبق جونيشيرو كويزومي إلى معبد ياساكوني الذي يضم رفاة القادة العسكريين اليابانيين والمصنفين كمجرمي حرب من الدرجة الأولى إلى استياء الكوريين، إضافة إلى اعتراض كوريا الشمالية على العقوبات المفروضة عليها من قبل اليابان واعتبرتها تحدياً للقانون الدولي والإنسانية.

لقد كثفت اليابان ضغوطها على كوريا الشمالية لتستجيب للمطالب الدولية، والعلاقات بين البلدين تشهد نوع من التحسن بعد نجاح المحادثات السداسية الخاصة ببرنامج كوريا الشمالية النووي وموافقة كوريا الشمالية على تفكيك برنامجها النووي.

نستنتج بأن السياسة الخارجية اليابانية نحو كوريا الشمالية تتميز بكونها تسير نحو تأجيل التطبيع لحين حل كثير من الملفات العالقة بينهما تحتاج إلى بذل جهود كبيرة، علماً أن طبيعة السياسة الخارجية اليابانية نحو كوريا الشمالية لا تهدف إلى قلب نظام الحكم في كوريا الشمالية.**(Yutaka ,2003.73)**

قيام شينزو آبي رئيس الوزراء الياباني الأسبق بزيارة إلى الصين يوم 2006/10/8م التقى الرئيس الصيني ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان الصيني، وتناولت المحادثات العلاقات الثنائية ملف كوريا الشمالية النووي ويعتبر ذلك الاجتماع تطوراً ايجابياً لاستمرار الحوار بين البلدين، واتفق الزعيمان على التعاون من أجل إحراز نتائج ملموسة في الجولة القادمة من المحادثات السداسية بشأن كوريا الشمالية، ومن جهته أعرب الرئيس الصيني عن تقديره لسياسة شينزو آبي بالتمسك بمبادئ اليابان الثلاثة

النابذة للأسلحة النووية بعدم امتلاك أو إنتاج أو السماح لدولة أخرى بإدخال أسلحة نووية إلى أراضيه.**(أشيعا،2008: 74).**

في الوقت الذي يمثل فيه الصين الداعم الأكبر لكوريا الشمالية، فإن اليابان تعتبرها من أكبر التهديدات لها بحكم ما تمتلكه من برامج تسليحية غير تقليدية صاروخية ونووية، حيث اتخذت اليابان مواقف أكثر تشدداً تجاه كورية الشمالية، واتجهت نحو التصعيد بعد أن قامت كوريا الشمالية بإجراء التجربتين الصاروخية والنووية في عام 2006م، حيث قامت اليابان بفرض عقوبات تجاوزت العقوبات الواردة في قراري مجلس الأمن 1695 و1718.

أما الصين، فترفض فكرة الولايات المتحدة واليابان بتطبيق عقوبات اقتصادية شاملة على كوريا الشمالية، أو وقف مساعدتها في إطار الضغط عليها، من منطلق خوفها من أن يؤدي ذلك إلى انهيار النظام الكوري الشمالي الذي من شأنه أن يدفع مئات الآلاف من اللاجئين باتجاه الصين.**(Buch , 2009 ,6-15).**

وحقيقة الأمر، فقد تحركت الصين في إدارة أزمة البرنامج النووي الكوري الشمالي وفقاً لاعتبارين رئيسيين وهما الحفاظ على كوريا الشمالية كمنطقة عازلة بينها وبين القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية من ناحية، وللمحافظة على التوازن القائم في المنطقة أمام الولايات المتحدة وحلفائها من ناحية أخرى **(فرحان** أ، **2007: 117).**

2.5 التطورات الأخيرة في العلاقات اليابانية-الصينية

كانت الحكومة الصينية قد جمدت اللقاءات على مستوى عالي مع اليابان خلال ولاية رئيس الوزراء الياباني الأسبق جونيتشيرو كويزومي بين 2001م و2006م بسبب زيارته المتكررة إلى ضريح يازوكوني المقدس في طوكيو. وترى بكين أن الضريح يمجد الماضي العسكري الياباني إبان احتلالها أراضي صينية في الفترة من 1931م إلى 1945م. وقد زادت حدة التوتر بين البلدين عندما أقرت الحكومة اليابانية مناهج دراسية جديدة تطمس حقيقة تاريخ الاستعمار الياباني لكلا من الصين وكوريا.

وقد جاءت زيارة شينزو آبي رئيس الوزراء الياباني في أكتوبر 2006م، **كعلامة بارزة، وضعت حدا لعلاقات التوتر بين البلدين،** فقد اختار شينزو آبي الصين كأول مقصد لزيارته وليست الولايات المتحدة كالمعتاد **(ارشيف الاخبار:2006).**

من ناحية أخرى، وصف الرئيس الصيني هو جينتاو ورئيس الوزراء الياباني شينزو آبي هذه الزيارة بأنها تعتبر نقطة تحول في علاقات البلدين وبداية جديدة لتحسن وتطور العلاقات الثنائية.

وحقيقة الأمر، شكلت هذه الزيارة انطلاقة مكثفة لزيارات كبار المسؤولين بين البلدين، أبرزها زيارة رئيس مجلس الدولة الصيني ون جيا ون لليابان، وزيارة رئيس الوزراء الياباني ياسو فوكودا للصين، ومن ثم زيارة الرئيس الصيني هو جينتاو لليابان **(الصين اليوم:2008).**

لكن على الرغم من هذا التطور في العلاقات بين البلدين إلا أن ذلك لم يمنع الصين من تصديها لمحاولات اليابان من لعب دور أكبر في المنطقة، ومن ذلك رفضها للمقترح الياباني بإنشاء صندوق نقد آسيوي بعد الأزمة المالية. وهنا، يلاحظ أن الرفض الصيني قد تلاقى مع رفض أمريكي. وفي الوقت الذي وطدت فيه الصين علاقاتها مع دول الآسيان، وتوصلت معها إلى اتفاقية للتجارة الحرة دخلت حيز التنفيذ في أول يناير 2010م، فإن اليابان تواجه صعوبات في التوصل لمثل هذه الاتفاقية، في ظل إصرارها على حماية قطاعها الزراعي ونتيجة الضغوط الصينية على دول الآسيان **(عابدين** أ،**2011: 87).**

كما ألقت قضية المخطوفين اليابانيين بظلالها السلبية على العلاقات بين البلدين. ومن ثم، فإنه في الوقت الذي تبنت فيه اليابان نتائج لجنة التحقيق في حادثة غرق السفينة الكورية الجنوبية في مارس 2010م، وحملت كوريا الشمالية المسؤولية عن ذلك، نجد أن الصين قد رفضت-ومعها روسيا-التسليم بذلك وتحدثتا عن تقييم خاص لنتائج التحقيق.

وقد استمرت المواقف على تباينها بعد تبادل القصف المدفعي بين الكورتين أواخر نوفمبر 2010م، حيث أن اليابان في الحالتين قد أيدت الموقفين الكوري الجنوبي والأمريكي.(**Buch , 2009 , 6-15**).

وفي (2010/5/2م) عقد كلا من اليابان والصين وكوريا الجنوبية القمة الثلاثية التي أرست قاعدة للتعاون الثلاثي بطريقة أكثر فاعلية.

وقد حققت القمة تقدما جوهريا في موضوعين أساسيين، وهما: وضع رؤية للتعاون الثلاثي للعقد القادم، وحدوث تغير طفيف في الموقف الصيني تجاه قضية تشون آن. وفي هذا السياق اتفقت الدول الثلاث على خطة عمل محددة للتعاون الثلاثي، بعنوان "رؤية للتعاون-2020م"، وهي الخطة التي سوف تقود مستقبل التعاون بين الدول الثلاث خلال السنوات العشر القادمة كما تم أيضا الاتفاق على إنشاء سكرتارية دائمة للتعاون الثلاثي يكون مقرها في كوريا، حيث تتركز مهامها على دعم الاجتماعات التشاورية بين الدول الثلاث، وتنظيم الجهود الهادفة لتفعيل التعاون المشترك مجلة الصين اليومية(**مجلة الصين اليومية:2010).**

كما شهدت العلاقات الاقتصادية تطور كبير حيث بلغت قيمت التجارة الثنائية بين البلدين في النصف الأول من عام 2010م 146 ،8 مليار دولار، بزيادة قدرها 34 ،5% عما كانت عليه في الفترة نفسها من عام 2009م.

وفي عام 2009م، شكلت الصين الواجهة الأولى للصادرات اليابانية، كذلك، احتلت الصين المركز الأول في قائمة الموردين التجاريين لليابان في العام نفسه.

على الرغم من هذا التطور في العلاقات اليابانية – الصينية إلا أن أجواء التوتر عادت مرة أخرى في السابع من سبتمبر عام 2010م، عند اصطدام قارب صيد صيني بقاربين لقوات خفر السواحل اليابانية في مياه بحر الصين الشرقي، قرب جزيرة "سينكاكو"، كما تسميها اليابان، أو "دياويو"، كما تسميها الصين، غير المأهولة بالسكان. **(موقع البديل العراقي:2010).**

وعلى متن القارب 15 شخصاً من أفراد طاقمه، وتم إطلاق سفينة الصيد و14 من طاقمها بعد ضغوط الصين غير أن السلطات اليابانية أبقت قبطان السفينة قيد الاحتجاز. هذا الحادث البحري في المياه المتنازع عليها في البحر الأصفر تحول إلى أزمة دبلوماسية النزاع حول جزر في تلك المياه وتقع هذه الجزر في منتصف المسافة الفاصلة بين تايوان واوكيناوا (جنوب اليابان). تزامنت الحادثة مع مظاهرات صينية بأعداد قليلة مع ذكرى 18 أيلول وهي ذكرى الاجتياح الياباني لمنشوريا عام 1931م(**حنفي**،2010**: 19)**.

وتصاعدت الأزمة الدبلوماسية بين البلدين، عندما اعتقلت السلطات اليابانية قبطان القارب الصيني. وعلى الفور، أدى ذلك الإجراء إلى إثارة مظاهرات احتجاجية معادية لليابان في مختلف المدن والمحافظات الصينية، بينما هددت بكين باتخاذ إجراءات عقابية تجارية ضد طوكيو. ورغم إطلاق الأخيرة للقبطان الصيني المعتقل في نهاية الأمر، فإنها امتنعت عن الاعتذار رسميا والتعويض عن اعتقاله لسلطات بكين. وتعد الأزمة الحالية الأسوأ في الموقف بين العملاقين الآسيويين، منذ بدء العلاقات الدبلوماسية بينهما في عام 1972 **(موقع البديل العراقي:2010).**

وقد رفض رئيس الوزراء الياباني ناوتو كان مطلب بكين "بالاعتذار وتقديم تعويض قائلا "أن هذه الأراضي هي أراضي يابانية، وانطلاقا من ذلك لا يمكن التفكير إطلاقا في تقديم تعويض، ولا يمكننا قبول المطلب الصيني بالاعتذار وتقديم تعويض" **(موقع قصة الإسلامي:2010)**

أما الصين، فقد عبرت عن موقفها عبر المتحدثة باسم خارجيتها"جيانج يو"، والتي صرحت بأن "النزعات على السيادة على الأراضي تمثل حساسية بالغة إذا تم التعامل معها بشكل غير ملائم، فيمكن أن تضر بالعلاقات الصينية-اليابانية الأوسع نطاقا".

كما قالت بأن "جزر دياويو هي أرض لا يمكن فصلها عن الصين، وتطبيق الجانب الياباني للقانون المحلي على قوارب الصيد الصينية التي تعمل في هذه المنطقة

سخيف وغير مشروع وغير سليم، ولن تقبل الصين ذلك أبدا". وتابعت " نتمنى أن يدرك الجانب الياباني مدى خطورة الوضع وجديته" **(حلمي، 2011: 77).**

وقد استدعت هذه الأحداث الخلفية التاريخية المتوترة بين البلدين، وتداعيات الاحتلال الياباني لمعظم أراضي الصين قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها. وحذرت وسائل إعلام صينية من أن اعتقال اليابان للربان الصيني سيثير غضب الرأي العام.

وقد تظاهر بالفعل أكثر من مئة صيني قرب السفارة اليابانية في بكين، مرددين هتافات "تسقط اليابان"، و"تذكروا 18 سبتمبر"، أي ذكرى بدء الاجتياح الياباني لمنشوريا عام 1931م. هذا، وكانت السلطات الصينية قد استدعت خمس مرات وبدون جدوى سفير اليابان في بكين للمطالبة بإطلاق سراح قبطان المركب، بينما دعا كبير المتحدثين باسم الحكومة اليابانية إلى التحلي بالهدوء **(باكير، 2005).**

وفي (2010/10/4م) عقدت في العاصمة البلجيكية بروكسيل قمة آسيا وأوروبا حيث التقى رئيسا الوزراء اليابان والصين على هامش هذه القمة لأول مرة منذ حادث اصطدام قارب الصيد الصيني بقاربين لقوات خفر السواحل اليابانية، حيث أكدا على أنهما يريدان تحسين العلاقات المتأزمة بين بلديهما إلا أن كلا منهما أصر على أحقية بلده في السيادة على الجزر المختلف عليها.

وقد صرح رئيس الوزراء الياباني ناوتو كان للصحفيين بعد لقائه رئيس مجلس الدولة الصيني ون جيا باو "اتفقنا على أن الوضع الحالي غير مرغوب فيه وأكدنا على العودة إلى نقطة البداية لتحسين علاقاتنا الإستراتيجية القائمة على المصالح المتبادلة، واتفقنا على إجراء محادثات فردية رفيعة المستوى على أساس مناسب" وأضاف "أن الجزر المتنازع عليها تابعة لليابان" **(موقع الوسط، 2010).**

كما صرح رئيس مجلس الدولة الصيني ون جيا باو "أن الجزر التي تعرف باسم سينكاكو في اليابان ودياويو في الصين هي أرض صينية" لكنه قال أيضا "أن البلدين الآسيويين الكبيرين يجب أن يعززا علاقاتهما لمصلحة شعبيهما" **(موقع الوسط،2010).**

وحقيقة الأمر، **إن حادث غرق السفينة الكورية الجنوبية، وحادث اصطدام قارب الصيد الصيني بقاربين قوات خفر السواحل اليابانية كانا من بين العوامل التي دفعت حكومة** "**هاتوياما**" **إلى التراجع عن سياستها بخصوص المزيد من الندية والاستقلالية** في علاقاتها مع الولايات المتحدة، واضطرت في النهاية لإقرار اتفاق سبق التوصل إليه في عام 2006م بخصوص القواعد العسكرية الأمريكية في اليابان. ولا يخفي أن تحالف اليابان مع الولايات المتحدة، ونطاق هذا التحالف، والدخول في منظومة الدفاع الصاروخي الأمريكية، من الأمور التي تثير كثيرا حفيظة الصين **(عابدين** أ، **2011، 88).**

الخاتمة:

من خلال الاستعراض السابق للعلاقات اليابانية-الصينية، منذ تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وفي الإجابة عن سؤال الدراسة: (ما هي أسس وموضوعات ومحددات العلاقات اليابانية-الصينية خلال الفترة (1972-2010م)، فيما يتعلق بالقضايا والمسائل التي شكلت محاور تلك العلاقات؟)، فقد تبين

أن الاتجاه العام الذي ساد في العلاقات الاقتصادية بين البلدين منذ عام 1978م هو الاتجاه التعاوني، وإن كان ذلك لا ينفي وجود بعض نقاط الاختلاف والنزاع في بعض الحالات. في المقابل، **فإن الجوانب السياسية قد شهدت فترات كثيرة من التوتر**. وفي أوقات عدم التوتر، لا يمكن القول إنها قد سارت في طريق التطور بنفس درجة العلاقات الاقتصادية. ومرد ذلك إلى العوامل الرئيسة التي تحكم سياسة كل من البلدين تجاه الآخر، ومن ثم العلاقات بينهما، والتي جعلت من اليسير الاتفاق في الجوانب الاقتصادية، بينما تظل الجوانب السياسية والأمنية الأكثر حساسية، ومن ثم يرد على تطورها قيود كثيرة.

وحقيقة الأمر، هناك الكثير من الاعتبارات التي ترجح استمرار **العلاقات بين البلدين على النمط نفسه، بمعنى أن الاتجاه العام على المستوى الاقتصادي في تقدم، والمستوى السياسي متأرجح بين التصعيد والتهدئة**. من بينها أنه على الصعيد الاقتصادي، فإن مكاسب الطرفين واضحة، وخسائرهما-في حال تراجع العلاقات بينهما ستكون ضخمة. **ومن ناحية ثانية**، فإن اليابان تبدي مرونة كبيرة في التعامل مع الصين، حتى في القضايا الخلافية، والصين-من ناحيتها-وإن بدأت في السنوات الأخيرة تبدي تشددا أكبر حيال بعض القضايا، لتوصل رسائل محددة-لا تهدد فعليا بفرض حلول عسكرية لتلك القضايا، لأنها تدرك حجم الخسارة التي ستعود عليها جراء مثل هذه التصرفات. وما فتئت الصين تؤكد أن صعودها سلمي، وأن فائدته لا تعود عليها وحدها، وإنما تعود على العالم كله. وهي لا تريد أن تؤثر سلبيا في صورتها ومكانتها الدولية، خاصة أنها باتت مقصدا لدول وتجمعات كبرى تريد أن

تستفيد من الصعود الصيني. **ومن ناحية ثالثة،** فإنها تدرك تماما أن الوصول إلى درجة الحسم العسكري لبعض القضايا يعني الدخول في مواجهة مباشرة، ليس مع اليابان وحدها **ومن ناحية رابعة،** فإنها تعلم أن المزيد من التصعيد والضغط على اليابان يمكن أن يقابله رد فعل ياباني على التصعيد والضغط على اليابان يمكن أن يقابله رد فعل ياباني على صعيد قضايا أخرى من قبيل تايوان. ليس هذا فحسب، بل ويساعد على تزكية الاتجاهات المطالبة بالعودة إلى امتلاك قوة عسكرية، والقيام بدور عسكري ياباني في المنطقة. وهنا، فإن الصين لا تريد أن تنفك اليابان من عقلها.

بطبيعة الحال، قد تحدث تطورات ليست في الحسبان في هذه الفترة، يمكن أن تجعل الأمور تتغير. لكن في ضوء العوامل السابقة، **فإن السيناريو المستقبلي المرجح للعلاقات اليابانية-الصينية هو استمرار النمط السائد للعلاقات، مع مراعاة أن الوتيرة قد تتقلب من آن لآخر بين الدفء أو التوتر ولكنها تظل في حدود. فمن المستبعد أن تحدث مواجهة عسكرية بين الجانبين، كما أنه لا يمكن أن يتم حل كل القضايا العالقة في المدى القريب.**

وختاما يمكن القول إن صعود الصين له صدى في العالم كله، ومن الواضح أن هذا الصدى أكثر وضوحا وتأثيرا في منطقة شرقي آسيا، ومن بين دول شرقي آسيا الأكثر اهتماما وتأثرا بما يجري في الصين اليابان، نظرا لاعتبارات كثيرة، يمكن أن تلخص في كلمة المكانة والهواجس المثارة بشأنها، والتي تصاعدت في السنوات الأخيرة، وفي ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها اليابان ومقارنة أوضاعها بالأوضاع في الصين. **في المقابل فإن صانع القرار الياباني (سواء في الحزب الديمقراطي أو في الحزب الليبرالي) يدرك أن العلاقات مع الصين ليست مباراة صفرية وهو لا يريد أن تصل الأمور لهذه الدرجة، وهي القناعة ذاتها التي لا تزال موجودة لدى صانع القرار الصيني.** ومن ثم فإن هناك حرصا متبادلا على عدم تدهور العلاقات لدرجة التأزم المستمر، أو التصادم. وبطبيعة الحال، لا يمكن أن نغفل أن كل طرف عنده حد أدنى لا يمكنه أن يتراجع عنه، وحد أقصى لا يمكنه أن

يتخطاه. لأنه لو تم تجاوز الحد الأعلى، فإن ذلك سيدخل العلاقات في دائرة الخطر، ويمكن أن تتحول من طبيعتها التعاونية والتنافسية إلى العدائية والصدامية؛ حيث أن لكل طرف حدود في قبول تصعيد الطرف الآخر، وهو ما أثبتته خبرة السنوات السابقة. فاليابان كانت أول دولة من الدول الصناعية الكبرى ترفع العقوبات التي فرضت على الصين بعد أحداث تيانامين. كما أن الصين اكتفت حتى الآن بتوجيه رسائل في حدود معينة لتأكيد عدم تسليمها بالطرح الياباني بخصوص قضايا الجزر والحدود البحرية.

وحقيقة الأمر، إن كل طرف لا يتوقع من الطرف الآخر أن يسلم بكل مطالبه، وإلا اتهم بالتفريط في الحقوق الوطنية، ومن ثم قد يؤدي ذلك إلى تفاعلات تأتي بنخب أكثر تشددا في ظل ضغوط الرأي العام، حيث يخشى الجميع إثارته، وتجنب التغطية المبالغ فيها للقضايا الخلافية، خاصة إذا ما علمنا أنه مع هذه التوترات تزداد الاتجاهات السلبية من قبل الرأي العام تجاه الطرف الآخر، وهذا ما تثبته استطلاعات الرأي الدورية التي تجري في اليابان وما تؤيده التظاهرات المناوئة لليابان من آن لآخر في الصين.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

الابراهيمي،صلاح خلف(2011)، اسباب الاحتلال الياباني لاقليم منشوريا الصيني عام 1939م، شبكة جامعة بابل ، كلية العلوم الانسانية، متوفر عبر الموقع الالكتروني التالي:
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/action_lect.aspx?fid=10&depid=5&lcid=10625

الأسود، صادق(1991)، **علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده**، بغداد – دار الحكمة للطباعة والنشر، ص 146.

أبو الخير، كارن، يناير 2011، **آسيا وملامح نظام عالمي جديد**. تقديم، السياسة الدولية، العدد، 183، المجلد 46، ص 46.

أشعيا، وليم، 2008/5/31، **اليابان دولة تنهض من تحت الرماد**، نهاية مرحلة العزلة، الجزء الثاني، الحوار المتمدن، العدد2298، ص 1.

ارشيف الاخبار،2006، آبي ينجح في كسر الجمود العلاقات الصينية اليابانية،2006/10/9، متوفر عبر الموقع الالكتروني:www.arabicnewswsarchive.com

باكير، علي حسن، 2005/4/21، محاور التوتر في العلاقات اليابانية الصينية واحتواء الموقف، **مجلة العصر**، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.alasr.ws

البربري، اشرف(2011)، تحالف اقتصادي تحت رحمة تاريخ من العداء!، مجلة الجزيرة الاكترونية: http://www.al-jazirah.com.sa/magazine/10052005/ektsad10.htm

بن هويدان، محمد، 2011/10/19، النموذج الاقتصادي الصيني، متوفر عبر الموقع الإلكتروني alnajjar66makooblog.com/682052.

جلال، محمد نعمان، 1989م، **الصراع بين اليابان والصين**،الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، ص 259.

جين ،شي ده،2005،جذور مشكلة التاريخ بين اليابان والصين، موقع الصين اليوم متوفر عبر الموقع الالكتروني: http://www.chinatoday.com.cn

حلمي، نادية، 2011م، **التنافس الإقليمي من منظور الصين، السياسة الدولية**، العدد 183، يناير، المجلد 46، ص 77-87.

حنفي،عبدالعظيم محمود(2010)، توتر العلاقات الصينية ــ اليابانية وضرورة الواقعية الاستراتيجية،مجلة المستقبل - 5 تشرين الأول 2010 - العدد 3791 - ص 19.

خضير، عمر ياسين،2004، **اليابان: الدولة الحديثة والبحث عن دو عالمي جديد، شرق آسيا والتحولات الدولية**، أوراق المؤتمر الثاني للباحثين الشباب في العلوم السياسية، منشورات آل البيت، ص 104.

خريسان، باسم علي، 2009/12/6، **مميزات النظام السياسي الياباني، جريدة المؤتمر**، متوفر عبر الموقع الإلكترونيwww.inciraq.com.

الخزرجى،أ،ثامر كامل(2004)، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 126.

الخزرجى،ب، ثامر كامل،2005، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 108- 122.

خوا، وانج، 2003م، **العلاقات الصينية-اليابانية.. الطريق إلى المستقبل وانعكاسات الماضي**، دورية العلاقات الثنائية لدول شرق آسيا، العدد 1، أكتوبر، ص 23.

دورتي، جيمس، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، 1985، شركة كاظمة للنشر والتوزيع.

دياب، احمد، 2008، **العلاقات الأمريكية - الصينية بين التعاون والصراع**،مجلة السياسة الدولية، العدد 173، يوليو، المجلد 43.

دياب،احمد، 2007، **روسيا واللعبة الكبرى في آسيا**، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، المجلد 42، ص 123

دياب، احمد(2006)، السياسة الأمريكية تجاه الصين بين المشاركة والاحتواء، مجلة السياسة الدولية، ص 176.

الرمضاني،مازن إسماعيل(1991)،**السياسة الخارجية، دراسة نظرية**، بغداد، مطبعة دار الحكمة، ص 149- 325.

زكي،كوثر،2010، ثمن السلام،1 يوليو 2010، ديوان الأهرام، نشر على الموقع الالكتروني التالي: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=295849&eid=3049

الساحلي، يوسف، الحرب العالمية الثانية، **مجلة المسلح الالكترونية**: http://www . almusallh .ly/military-history/36--4.html

سلامة، معتز، 1996م، الصين والولايات المتحدة: جوهر الخلاف، **السياسة الدولية**، العدد 123، يناير، ص 177.

سليم، محمد السيد، 2011، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، **السياسة الدولية**، العدد 183، المجلد 46، ص 50-52.

سليم، محمد السيد، 2007، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 170، المجلد 42، ص 42

صحيفة الشعب اليومية الصينية، 14 ابريل 2005، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.arabic.china.org

صحيفة الشعب اليومية اون لاين، **2008-4-1** ، متوفر عبر الموقع الالكتروني: www. arabic.china.org

ظاهر، مسعود(2009)، النهضة اليابانية المعاصرة ، الدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.

عابدين أ، السيد صدقي،يناير 2011م، **اليابان والصين.. دفء اقتصادي وبرود سياسي**، ص 87.

عابدين ب، السيد صدقي، مايو 2010م، التعاون الثلاثي في شمال شرقي آسيا، **مجلة الشروق**، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، العدد958، ص، ص 16-17.

عابدين ج، السيد صدقي، 9 يوليو 2005، **الهند والصين واليابان بين التقارب والتباعد**، جريدة الخليج الإماراتية.

عبد الله، صالح، 2004، **أزمة تايوان: تصعيد صيني ومحاولات أمريكية للتهدئة في ظل فشلها في العراق**، نشر بتاريخ 22-7-2004على الموقع الالكتروني التالي: http://alasr.ws/articles/view/5540

عثمان،السيد عوض(1996)،تايوان وتهديدات التنين الصيني،مجلة السياسة الدولية،العدد125،يوليو،ص226-229.

العقابي، علي عوده،1996،**العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا.

عليوة، السيد وآخرون(2002)، مبادئ علم السياسة،كلية التجارة وإدارة الإعمال-جامعة حلوان،2002، ص266.

غيث،مي عبد الرحمن، 2009،أمريكا وكوريا الشمالية... أي مستقبل للعلاقات؟**مجلة السياسة الدولية**، العدد 178، المجلد 44، ص 147-148.

فرحان أ، محمد فايز، 2007 مستقبل الانتشار النووي في شمال شرق آسيا، **السياسة الدولية**، العدد 167، يناير، المجلد 42، ص 117.

فرحان ب، محمد فايز، 1998م، الاقتصاد الصيني: رؤية سياسية، **السياسة الدولية**، أبريل، متوفر عبر الموقع الإلكتروني digital.ahram.org.

قنديل، حنان، يناير 2011، الصين واستمرارية الصعود السلمي، **السياسة الدولية**، العدد 183، المجلد 46، ص 56.

مجلة الصين اليومية(2010)، **القمة الكورية اليابانية الصينية**،2010/11/1 ، مجلة الصين اليومية،متوفر عبر الموقع الإلكتروني: Egyptianshark.blogspot.com

المحسن،عبد الكريم صالح،2011،**العلاقات اليابانية - الأمريكية النشأة والتاريخ**،نشر بتاريخ 9-9-2011، موقع دهشة الالكتروني: http://www.dahsha.com

محمد، خديجة عرفة، 2006، **الصعود الصيني، مركز الدراسات الآسيوي**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص 290.

محمود، احمد إبراهيم، 1994، التحولات الإستراتيجية وإشكاليات الصراع والأمن في جنوب شرقي آسيا،**مجلة السياسة الدولية**، العدد 118، ص 219-220.

المدني، عبد الله، نوفمبر 2005، **التنافس الصيني-الياباني**، الحوار المتمدن، العدد 1365، ص 17.

مقلد، إسماعيل صبري، 1987، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**،دار السلاسل.

موقع أرشيف الأخبار، **آبي ينجح في كسر جمود العلاقات الصينية اليابانية**، 2006/10/9 متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.arabicnews archive. com

موقع البديل العراقي، **توتر العلاقات الصينية-اليابانية وضرورة الواقعية الإستراتيجية**، 5/تشرين الأول/2010، متوفر عبر الموقع الإلكتروني، www.albadeeliraq.com

موقع الصين اليوم، **رحلة الربيع الدافئ تؤتي أكلها**، 2008/2/1، متوفر عبر الموقع الإلكتروني chinatoday.com.cn

موقع الصين اليوم ،**مقال خاص: رئيس الوزراء اليابانى يؤكد أربع "لاءات" بشأن قضية تايوان**،29-12-2007، متوفر عبر الموقع الالكتروني: http://www.arabic.xinhuanet.com

موقع قصة الإسلامي، **توتر العلاقات بين الصين واليابان**، 27/سبتمبر/2010، www.islamstory.com

موقع China ABC، **العلاقات الصينية اليابانية**، 2005/4/18، متوفر عبر الموقع الإلكتروني Arabic.cri.cn

موقع الوسط، **اليابان والصين تتفقان على تحسن العلاقات رغم النزاع على الجزر**، 2010/10/18، متوفر عبر الموقع الإلكتروني www.elwasat.com

موسوعة المعرفة الالكترونية:

موسوعة مقاتل من الصحراء الالكترونية.

مؤتمر القاهرة، متوفر عبر موقع ويكيبيديا الالكتروني: http://ar.wikipedia.org/wik

ناجي، محمد عباس، 2002، **الصين وتايوان: مأزق البدائل المحدودة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر، المجلد 37.

نصار، علي، 1994، البرنامج النووي الكوري والجيوستراتيجية الأمريكية، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 32، ص74.

نعمة، كاظم هاشم(1979)،العلاقات الدولية، الجزء الأول، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، قسم السياسة، ص 115.

النقر، علي سيد فؤاد، 2001، **السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا**، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

الهواري، أنور، 1998، **زيارة كلينتون إلى الصين** ": **التقاء المصالح فوق اصطدام المبادئ**، **مجلة السياسة الدولية**، أكتوبر، العدد 134.

ويلبورن، توماس،1997 **السياسة الدولية في شمال شرق آسيا "المثلث الإستراتيجي: الصين، الولايات المتحدة الأمريكية**"، اليابان، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، **دراسات عالمية**، العدد 12، ص28.

ب. المراجع باللغة الانجليزية:

Bank of Japan, (2003), **trade between Japan and china: dramatic expansion and structural changes, economic commentary**, August. 2003. pp. 4-5.

Bereuter, Doug, (2001), Perspectives on US National interests in Asia, **heritage lectures** , no 698 , march9 ,2001.

Blumenthal Dan, (2006), America and Japan approach a rising china, Asian outlook, no. 4 **, American enterprise for public policy rese**arch , pp. 2-3.

Breckon , Lyalt, (2003), china and southeast Asia relation: stars and a new security initiative china , **comparative connections** , Vol. 5 , No. 2 , July 2003 , P. 32

Buch, Ricard C. (2009), china-Japan tension, 1995-2006. Why they happened, what to do? **Brookings institution policy paper**, no 16 , June. 2009 pp. 6-7.

China daily, (2008),**China-Japan economic trade ties have great potential to tap**, China daily, 5 may, pp.46.

Dougherty, James and Robert pfaltzgraff, (1971): **contending theories of international relation**.1971.lippincott, Philadelphia.

E.Krippentorff, (1975). **the international relations as a social science csuney**: the harvester press,pp.128.

Falk. Richard; mendlovits, Samuel: (1966). **Wright Quincy analysis of the causes of war, Toward a theory of war prevention, world law fund**, New York.

Hirotake, Watenabe , (2004),Japan dispatches the SDF to Iraq ,**Japan cho** ,vol ,31 ,no ,1 February/2004.

Hughes, R.(1999) **Christopher Nationalism in Chinese cyberspace**. **......** Relationship, London and New York, Routledge,

Japan diplomatic blue book (2003), **(Japan: Ministry of Foreign affarirs**, p.186.

John Spanier,(1987),games national ply.6th edition Washington, DC. CONGRESSIONAL,**QUARTERLY,INE**, P.455

Ministry of foreign of Japan, **the basic view on sovereignty over the Senkaku islands**, http:www.mofa.go.jp/region/Asia-Paci/ Senkaku/ senkaku. html.

Niksch , Larry A. (2006), North Korea's nuclear program , **CRS report for congressional service** , August 1 , 2006 , pp. 1-2.

Quantedt, William ,(2006),**Saudi Arabs in the 1980s : foreign policy security, oil Washington** . Tehran news, feb21.2006.

Rathus, Joe, (2010), **Japan's public perception of china: are things on the mend with hatoyama**? 28 January, 2010 http://eris-in-asia.blogspot.com/01/ 2010/japans-public-perception-of-china-are.html.

Security treaty between The United States and Japan document, September 8,(1951).

sook-jing, Lee , (1995),"Korean perception on national Security " ,**Korea focuses** , Vol.3 No ,4 (1995)p20

Such park, Kyoung (1991). "evolving US-Asian-pacific strategy and its implication for US- Korean relation" **Korean and world affaires**, vol.15, no.3 (fall,pp459-460.

Swaine, Michael D. (1999), "**Chinese military modernization and Asia-pacific Security"** , March 30-1990 ,Washington. DC: Aspen institute, 1999 ,P.35.

Takahara , Akio, (1990). "Japan's Policy Toard China In the's" , in Ezra F. Vogel , Yuan Ming & Akihiko Tanaka (eds) op. cit. , pp. 268-269.

Zagoria, Donald S. ,(1994) **"china Russia and the two Koreas" in: Yong Chung and others (eds) ,Korea and chine in a new world** ,(Seoul: The Sejong institute. p.154.

Yutaka , Kawashima, (2003**).Japanese foreign policy at the crossroads**, Washington, D.C. : Brookings Institutions Press, c2003. xii, 163 p. ; 73 .

المعلومات الشخصية

الاسم: بلال ياسين محمد الكساسبة

الكلية: العلوم الاجتماعية

التخصص: ماجستير العلاقات الدولية

السنة: 2012

هاتف رقم: 0797211443

البريد الإلكتروني: belalalksasbeh@yahoo.com